أثر الاستقرار المالي كمتغير وسيط علي العلاقة بين الشمول المالي والاستثمارات

(دراسة اختبارية علي البنوك المصرية)

إعداد

د. دلال محمد إبراهيم

مدرس بكلية التجارة

جامعة الأزهر

الملخص:

استهدف البحث التعرف علي أثر الاستقرار المالي كمتغير وسيط علي العلاقة بين الشمول المالي والاستثمارات في البنوك المصرية، ويندرج من هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية، وهي:

١- اختبار أثر الشمول المالي علي الاستثمارات في البنوك المصرية.
٢- اختبار أثر الشمول المالي علي الاستقرار المالي في البنوك المصرية.
٣- اختبار أثر الاستقرار المالي علي الاستثمارات في البنوك المصرية.
٤- اختبار أثر الاستقرار المالي كمتغير وسيط علي العلاقة بين الشمول المالي والاستثمارات في البنوك المصرية.

ولتحقيق الأهداف السابقة قامت الباحثة بإجراء دراسة اختبارية علي البنوك المصرية في الفترة من ٢٠١٣ – ٢٠١٧، وتوصلت الباحثة إلي أنه يوجد أثر ذو دلالة معنوية للشمول المالي علي الاستقرار المالي والاستثمارات في البنوك المصرية، بالإضافة إلي أنه يوجد أثر للاستقرار المالي علي الاستثمارات في البنوك المصرية، كما أنه يمكن اعتبار الاستقرار المالي متغير وسيط بين الشمول المالي والاستثمارات في البنوك المصرية.

Abstract:

The aim of the research was to identify the effect of financial stability as an intermediate variable on the relationship between financial inclusion and investments in Egyptian banks. A number of sub-goals fall under this main objective:

1 - Test the impact of financial inclusion on investments in Egyptian banks.
2- Examining the impact of financial inclusion on financial stability in banks.
3 - Test the impact of financial stability on investments in Egyptian banks.
4- Examining the effect of financial stability as an intermediary variable on the relationship between financial inclusion and investments in Egyptian banks.

In order to achieve the previous objectives, the researcher conducted an empirical study on the Egyptian banks in the period from 2013 to 2017. The researcher concluded that there is a significant effect of the financial inclusion on the financial stability and investments in Egyptian banks, in addition to the impact of financial stability on investments in Egyptian banks, Financial stability can also be seen as a mediating variable between financial inclusion and investments in Egyptian banks, and mediation is complete.

مشكلة البحث:

يعد القطاع المصرفي من القطاعات الهامة التي تؤدي دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي، وهو من أسرع القطاعات استجابة للمتغيرات سواء الدولية أو المحلية، وشهدت المنتجات والخدمات المالية تطورات متسارعة من حيث تنوعها، وطرق توفيرها، وانتشار خدماتها، وتسهيل الوصول إليها، وبالتالي ظهرت العديد من المنتجات المالية المبتكرة والمتقدمة، والتي تتطلب معرفة، وثقافة مالية عالية، وقدرة علي إدارة مخاطر استخدامها، ومن هنا ظهرت الحاجة إلي التثقيف المالي بالأخص للسكان من فئات الدخل الدنيا، والمستثمرين الصغار لتعريفهم بالمكاسب والمخاطر للمنتجات والخدمات المالية الجديدة، وكيفية اختيار، واستخدام، وإدارة التمويل الذي تحتاجه الأسر محدودة الدخل والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بفعالية، وذلك بسبب أن تحسين نوعية الخدمات المالية، وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها يعمل علي نشر المساواة في الفرص، وتعزيز الحالة المالية للفقراء، وتوفير الخدمات المصرفية للسكان المستبعدين (Iqbal& Sami , 2017).

ولذلك زاد الاهتمام عالمياً بتحقيق الشمول المالي خاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ من خلال تنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز، وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلي الخدمات المالية، وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، وحث مزودي المنتجات والخدمات المالية علي توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة مناسبة للفقراء، وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية (Zins& Weil, 2016, p.46)، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية، وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية من أجل محاربة الفقر وتعزيز الرخاء (Varghese &Viswanathan, 2018, P. 1935)، وفي عام ٢٠١٣ أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية مع تركيز إضافي علي أنظمة الدفع، ومدفوعات التجزئة المبتكرة، كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية (مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء C-GAP، ومؤسسة التمويل الدولية IFC) برامج تعمل علي تحقيق الشمول المالي باعتباره عملية ضمان الوصول إلي المنتجات والخدمات المالية المناسبة التي تحتاج إليها جميع الفئات، وبصفة خاصة الفئات المهمشة بتكلفة معقولة، وبطريقة عادلة وشفافة، مما يؤثر علي النمو الاقتصادي في أي بلد (Sajuyigbe,2017, p.20).

ولأن البنوك تشكل عصب النظام المالي المصرفي لذلك يجب الحفاظ علي استقرارها، وسلامتها المالية، وثقة المودعين بها خصوصاً في ظل الأزمات المالية، ولذلك ظهر مصطلح الاستقرار المالي نتيجة لتوالي الأزمات المالية التي عصفت باقتصاديات الدول العالمية النامية والمتقدمة علي حد سواء مع تباين تأثيرها من بلد لأخر، حيث يرتبط الاستقرار المالي ارتباطاً وثيقاً

بمقدار الثقة في قدرة السياسات الاقتصادية، والنظام المالي في أي بلد علي كيفية التعامل مع الأزمات المالية، ومجابهتها، والحد من آثارها، ويتضمن الحفاظ علي الاستقرار المالي العمل علي تجنب مخاطر إفلاس البنوك من خلال الإشراف علي ممارسات المؤسسات المالية، وضمان عدم تعثرها، وذلك لحماية النظام المالي ككل، إذ أن حدوث أي اختلالات في القطاع المالي تجعله غير قادر علي مواجهة الصدمات (علي، ٢٠١٨، ص. ٨٨)، وفي عام ٢٠٠٥ أصدر صندوق النقد الدولي دليل السلامة (الصحة) المالية، والذي يحتوي علي مجموعة من المؤشرات لتقييم مدي صلابة واستقرار النظام المالي والمصرفي، وتساعد علي تقييم مدي قابلية القطاع المصرفي للتأثر بالأزمات، وتحتوي علي مؤشرات اقتصادية كلية وجزئية ومؤشرات نوعية في القطاع المصرفي، والتي يمكنها إنذار صناع السياسات بالتحديات المحتملة في القطاع المالي، إذ أصبحت النظم المالية أكثر تداخلاً وأكثر تعقيداً بزيادة الأدوات المالية، وتنوع الأنشطة، وانتقال المخاطر (الشكرجي، الشرابي، ٢٠١٧).

ونظراً لأن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث أنه من الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، كما أنه من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي مع وجود نسبة متزايدة من المجتمع والقطاع الاقتصادي التي لا تزال مستبعدة من الناحية المالية، ولذلك فقد أولي البنك المركزي المصري اهتماماً بسياسات واستراتيجيات الشمول المالي آخذاً علي عاتقة مسئولية تعزيز الشمول المالي، وتنسيق الجهود الوطنية الرامية إلي تحقيقه إدراكاً للعلاقة الوثيقة بين الشمول المالي، والاستقرار المالي، والنمو الاقتصادي بصورة خاصة، وتحقيق التنمية المستدامة بصورة عامة تماشياً مع طرح الحكومة المصرية لاستراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصر ٢٠٣٠(البنك المركزي المصري، ٢٠١٧).

إن تعزيز الشمول المالي يساهم في تحسين وصول الخدمات المالية لعدد أكبر من الأفراد والمنشآت، ويتم على جانبين الأول: في عرض الخدمات المالية عن طريق التوسع في الخدمات المالية المبتكرة وجذب المزيد من التحويلات المالية، والجانب الثاني: في الطلب على الخدمات المالية من خلال تبني استراتيجيات قومية للتثقيف المالي، وبما يحقق معالجة قضية نقص المعلومات وتذليل العديد من الصعوبات المترتبة على هذا النقص، وخاصة فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وما له من أثر إيجابي في دمج القطاع غير الرسمي ضمن القطاع الرسمي وتيسير الحصول على التمويل، مما سيترتب عليه زيادة الاستقرار المالي، وبالتالي تحسين كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات، وسينعكس ذلك علي زيادة الاستثمارات في البنوك، ومن هنا تتمثل مشكلة البحث في التعرف علي أثر الاستقرار المالي كمتغير وسيط علي العلاقة بين الشمول المالي، والاستثمارات في البنوك المصرية.

أهداف البحث:

يتمثل الهدف العام للبحث في التعرف علي أثر الاستقرار المالي كمتغير وسيط علي العلاقة بين الشمول المالي، والاستثمارات في البنوك المصرية، ويندرج من هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية، وهي:

١- اختبار أثر الشمول المالي علي الاستثمارات في البنوك المصرية.
٢- اختبار أثر الشمول المالي علي الاستقرار المالي في البنوك المصرية.
٣- اختبار أثر الاستقرار المالي علي الاستثمارات في البنوك المصرية.
٤- اختبار أثر الاستقرار المالي كمتغير وسيط علي العلاقة بين الشمول المالي والاستثمارات في البنوك المصرية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من النقاط التالية:

١- أهمية الشمول المالي: حيث أصبح محور اهتمام الحكومات، والجهات المالية الرقابية بما فيها البنوك المركزية على وجه الخصوص، خاصة أنه تبين أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي، والنمو الاقتصادي للدول.
٢- أهمية تحقيق الاستقرار المالي: حيث أصبح الاستقرار المالي سلعة عامة، وذلك لأنه يحتل الصدارة ضمن الاهتمامات الرئيسية التي تشغل الكثير من الأكاديميين والمختصين والأفراد علي المستوي العالمي، فضلاً عن التكاليف والعناء التي أصبحت تتكبدها اقتصاديات ومؤسسات الدول بسبب تكرار موجات عدم الاستقرار المالي.

٣- أهمية القطاع المصرفي (مجتمع الدراسة) لما له من دور حيوي ومؤثر في تعزيز الشمول المالي وفي دعم الاستقرار المالي، مما يؤثر على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل، والوصول إلى الأفراد والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، هذا بالإضافة إلى تحقيق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل، مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي خفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، ورفع مستوى المعيشة.
٤- يمكن لهذه الدراسة أن تساهم في تقييم أثر الاستقرار المالي كمتغير وسيط علي العلاقة بين الشمول المالي والاستثمارات في البنوك المصرية، وذلك لأن هناك ندرة في الدراسات العربية التي تناولت هذه العلاقة (علي مدي علم الباحثة)، وفي حالة تحقق ذلك فإن الباحثة تتوقع أن تسهم هذه الدراسة في تحسين إدراك البنوك لأهمية الشمول المالي، ودوره في تعزيز الاستقرار المالي للبنوك، مما سيؤثر علي أداء البنوك وبصفة خاصة الاستثمارات.

مجتمع، وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث في جميع البنوك المصرية المسجلة في البنك المركزي المصري في الفترة من ٢٠١٣ – ٢٠١٧، وتمثلت عينة البحث في ٣٠ بنك مصري تم اختيارهم لتوافر البيانات المتعلقة بقياس متغيرات البحث خلال الفترة المذكورة.

مصادر جمع البيانات:

١- الموقع الإلكتروني للبورصة المصرية.
٢- الهيئة العامة لسوق المال.
٣- شركة مصر لنشر المعلومات للحصول علي التقارير السنوية للبنوك.
٤- التقارير الصادرة من البنك المركزي.
٥- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

خطة البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث، وتحقيقاً لأهدافه، وبعد عرض الإطار العام للبحث تم تقسيم البحث للمباحث التالية:

المبحث الأول: دراسات سابقة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث.

المبحث الثالث: الدراسة الاختبارية.

المبحث الأول: دراسات سابقة:

تناول هذا المبحث بعض الدراسات السابقة المرتبطة بمتغيرات الدراسة فتناول بعضها أثر الشمول المالي علي الاستقرار المالي، وتناول البعض الآخر أثر الاستقرار المالي علي الأداء المالي في البنوك، في حين تناولت دراسات أخري أثر الشمول المالي علي الأداء المالي في البنوك، وذلك علي النحو التالي:

١-دراسة (Bernadett, 2016):

استهدفت الدراسة أمرين الأول: وصف مدي الشمول المالي المحقق في القطاع المصرفي الفلبيني، والثاني: تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في القطاع المصرفي الفلبيني، وتم الحصول علي البيانات من خلال المسح الشامل للبنك الدولي عن الشمول المالي(NBSFI)، وإحصاءات المصارف الفلبينية، وقاعدة بيانات التنمية المالية العالمية، وتم

تجميع البيانات عن الفترة ٢٠٠٢- ٢٠١٤، وتم استخدام المؤشرات التالية (عدد المؤسسات المصرفية – القروض المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة – نسبة الأصول السائلة إلي الودائع – نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي).

وتم التوصل للنتائج التالية:

- لا يزال مستوي الشمول المالي في الفلبين بعيداً عن المستوي المحقق في بلدان أخري، ولذلك يجب علي الحكومة التوسع في الشمول المالي من خلال تعزيز التمويل الشامل، بما في ذلك السياسات، المبادرات، والاصلاحات المؤسسية، مع ترجمتها إلي استخدامات فعلية للخدمات المالية، وسرعة وصولها إلي القطاعات المهمشة، والتي لا تتمتع بالحماية.
- لا يوجد دليل كافي لاستنتاج العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، وبالتالي فإن الشمول المالي في الفلبين ليس له تأثير علي الاستقرار المالي، وأن الشمول المالي في مستواه الحالي لا يحسن من الاستقرار المالي، ولا يؤدي إلي عدم الاستقرار.

٢-دراسة (García, 2016):

استهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، ولتحقيق ما سبق قام الباحث بدراسة تحليلية عن طريق القيام بمراجعة شاملة للأدبيات التي تناولت العلاقة بين هاتين الظاهرتين الماليتين، وتم التوصل إلي الآتي:

١- الشمول المالي أصبح له أولوية متزايدة لصانعي السياسة، وذلك بسبب التأثير المحتمل علي النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.
٢- أن وجود قاعدة أكثر تنوعاً من الودائع يؤدي إلي مرونة في النظام المالي، مما يؤثر علي الاستقرار المالي.
٣- أن التدابير التي تضمن الاستقرار المالي يمكن أن تكون عائق في عملية الشمول المالي، ولذلك من المهم تحديد نوع التدابير في حالات معينة من الشمول المالي، بدلاً من تطبيق التدابير المتبعة تلقائياً في وقت الأزمات المالية.
٤- من الأفضل تعزيز الشمول المالي من خلال التنظيمات التي تؤدي إلي القضاء علي عيوب السوق، بدلاً من تخفيض معايير الفحص، والمراقبة التي يمكن أن يكون لها آثار سلبية للغاية علي الاستقرار المالي.

٣- دراسة (Barra & Zotti, 2017):

استهدف البحث أمرين الأول: دراسة العلاقة بين أداء البنوك والاستقرار المالي، والثاني: اختبار تأثير قوة السوق علي أداء البنوك والاستقرار المالي في البنوك، ولتحقيق ما سبق تم إجراء دراسة اختبارية علي البنوك الإيطالية، وتم تجميع البيانات من القوائم المالية للبنوك في

الفترة من ٢٠٠١ – ٢٠١٤، كما تم تقسيم البنوك إلي بنوك تعاونية وبنوك غير تعاونية، وبناء علي الحجم تم تقسيم البنوك إلي (بنوك أساسية - كبيرة – متوسطة – صغيرة – وثانوية)، وتم استخدام مؤشر Z-score لقياس الاستقرار المالي، وقوة السوق تم قياسها بحصة البنك السوقية علي أساس (القروض، الودائع، والأصول).

وأوضحت نتائج الدراسة ما يلي:

- أن هناك علاقة موجبة بين أداء البنوك والاستقرار المالي في البنوك.
- أن التمركز له تأثير سلبي علي الاستقرار المالي في البنوك.
- أن المنافسة في القطاع المصرفي لها تأثير سلبي علي الاستقرار المالي في البنوك.

٤-دراسة (Dienillah& Lukytawati, 2018):

استهدف البحث قياس مؤشرات الشمول المالي والاستقرار المالي، ومقارنتها بين الدول اعتماداً علي مستويات الدخل، وتحليل أثر الشمول المالي علي الاستقرار المالي في ١٩ دولة خلال الفترة من ٢٠٠٤ – ٢٠١٤، وتم الحصول علي بيانات لأقل خمس بلاد في الدخل، وخمس بلاد متوسطي الدخل، وتسعة بلاد فوق المتوسط، وتم تجميع البيانات من البنك العالمي، وقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، وتم قياس الشمول المالي بعدد حسابات الودائع لكل ١٠٠٠ راشد، وإجمالي القروض والودائع إلي الناتج المحلي، وعدد الفروع لكل بنك تجاري لكل ١٠٠٠٠٠ شخص، وتم قياس مؤشر الاستقرار المالي ب ١٨ مؤشر فرعي.

وأوضحت نتائج الدراسة الآتي:

- أن الدول ذات الدخل المرتفع لديها مستويات مرتفعة من الشمول المالي عن الدول ذات الدخل المنخفض، والمتوسط.
- أن الدول ذات الدخل المرتفع لديها مستويات مرتفعة من الاستقرار المالي مقارنة بالدول ذات الدخل المنخفض، وذلك بسبب القيم الرأسمالية المرتفعة في الأسواق المالية، والتمركز المرتفع في القطاع البنكي، ومعدلات التضخم المنخفضة.
- أن الشمول المالي ليس له تأثير معنوي علي الاستقرار المالي في البلاد ذات الدخل المنخفض.
- أن الشمول المالي في البلاد ذات الدخل المتوسط، والمرتفع له تأثير إيجابي معنوي علي الاستقرار المالي، وذلك بسبب أنه كلما زاد الشمول المالي أدي ذلك إلي تقوية قاعدة الودائع التي يمكن أن تستخدم لتحسين عملية الوساطة للبنوك.

٥- دراسة **(Siddik& Kabiraj, 2018)**:

استهدفت الدراسة اختبار ما إذا كان الشمول المالي يساهم في تعزيز الاستقرار المالي، ولتحقيق ما سبق قام الباحثان بإجراء دراسة اختبارية، وتم تجميع البيانات من قاعدة بيانات التنمية المالية العالمية GFDD، مسح صندوق النقد الدولي، قاعدة FAS، والتي تحتوي علي بيانات المؤسسات المالية (البنوك، شركات التأمين)، بالإضافة إلي الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتم تجميع البيانات من الفترة ٢٠٠١-٢٠١٣، كما تم قياس المتغير التابع (الاستقرار المالي) بمؤشر Z-score كما تم قياس المتغير المستقل (الشمول المالي) بعدد المقترضين من الشركات الصغيرة والمتوسطة إلي إجمالي المقترضين، نسبة القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة إلي إجمالي القروض، بالإضافة إلي مجموعة من المتغيرات الضابطة (نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلي الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الأصول السائلة إلي إجمالي الودائع، حجم القطاع المالي، سعر الفائدة الحقيقي، وتأثير الأزمة المالية العالمية).

وتوصلت نتائج الدراسة الاختبارية إلي الآتي:

- الشمول المالي له تأثير إيجابي معنوي علي الاستقرار المالي.
- لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، نسبة الأصول السائلة إلي الودائع، وسعر الفائدة الحقيقي تأثير علي الاستقرار المالي.
- نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص يقلل من الاستقرار المالي.

٦-دراسة (Musau, 2018):

استهدفت الدراسة بشكل عام اختبار أثر الشمول المالي علي الاستقرار المالي في البنوك التجارية في كينيا، بالإضافة إلي مجموعة من الأهداف الفرعية، وهي:

- اختبار أثر تفرع البنوك علي الاستقرار المالي في البنوك.
- اختبار أثر إمكانية الوصول علي الاستقرار المالي في البنوك.
- اختبار أثر استخدام الخدمات المصرفية علي الاستقرار المالي في البنوك.
- اختبار أثر بيئة التشغيل كمتغير وسيط علي العلاقة بين الشمول، والاستقرار المالي في البنوك.
- اختبار أثر القدرة التنافسية للبنوك كمتغير وسيط علي العلاقة بين الشمول، والاستقرار المالي في البنوك.

لتحقيق ما سبق قام الباحث بإجراء دراسة اختبارية علي ٤١ بنكاً كينياً خلال الفترة من ٢٠٠٧ – ٢٠١٥، وتم استخدام المؤشرات التالية (التفرع، إمكانية الوصول، والاستخدامات) لقياس الشمول المالي، كما تم استخدام المؤشرات التالية (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر الإعسار)

لقياس الاستقرار المالي، وتم قياس بيئة التشغيل بمعدل التضخم السنوي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما تم قياس القدرة التنافسية بحصة البنك السوقية.

وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج، وهي:

- أن الشمول المالي له تأثير علي الاستقرار المالي في البنوك الكينية.
- أن تفرع البنوك من خلال (ماكينات الصرف الآلي، الوكيل البنكي، والخدمات المصرفية عبر الانترنت) قد زاد أثناء فترة الدراسة، بالإضافة إلي تأثيره علي الاستقرار المالي للبنوك من حيث الحد من مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر الإعسار.
- أن إمكانية الوصول من خلال (زيادة عدد حسابات الودائع، حسابات القروض، حسابات الهاتف المحمول من خلال التمويل الرقمي) قد زاد خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلي تأثيره علي الاستقرار المالي في البنوك التجارية الكينية.
- أن الاستخدام المصرفي يعد بعداً هاماً من الشمول المالي، مما يعزز من الاستقرار المالي للبنوك.
- أن بيئة التشغيل كمتغير وسيط تؤثر علي العلاقة بين الشمول المالي، والاستقرار المالي في البنوك التجارية الكينية.
- أن القدرة التنافسية كمتغير وسيط تؤثر علي العلاقة بين الشمول المالي، والاستقرار المالي في البنوك التجارية الكينية.

٧-دراسة (Mutinda et al., 2018):

استهدفت الدراسة اختبار أثر الشمول المالي علي الأداء المالي للبنوك التجارية في غينيا، وتمثلت عينة الدراسة في ٤٢ بنكاً تجارياً، وتم استخدام بيانات سلسلة زمنية للفترة من ٢٠١٠- ٢٠١٦، وتم قياس الشمول المالي بالمتغيرات التالية (الوكيل البنكي – الخدمات المصرفية عبر الانترنت – الخدمات المصرفية عبر التليفون المحمول – وماكينات الصراف الآلي)، بينما تم قياس الأداء المالي بالعائد علي الأصول.

وتوصلت الدراسة إلي أنه توجد علاقة موجبة قوية بين استراتيجيات الشمول المالي والأداء المالي للبنوك التجارية، وبناء عليه توصي الدراسة بأنه ينبغي التأكيد علي ابتكارات الشمول المالي في القطاع المصرفي لتشمل الفئات المستبعدة من الخدمات والمنتجات المالية، لما لذلك من تأثير علي الأداء المالي، ويؤدي إلي تحسين الكفاءة المالية.

التعليق علي الدراسات السابقة:

تنوعت الدراسات السابقة فتناول بعضها أثر الشمول المالي علي الاستقرار المالي، في حين تناولت دراسات أخري أثر الشمول المالي علي الأداء المالي في البنوك التجارية، بالإضافة إلي أن هناك دراسات تناولت أثر الاستقرار المالي علي أداء البنوك، وذلك في بلاد مختلفة، وفي فترات زمنية مختلفة، وتوصلت الباحثة من استعراض الدراسات السابقة إلي الآتي:

- توجد علاقة إيجابية قوية بين استراتيجيات الشمول المالي والأداء المالي في البنوك التجارية.
- أن الشمول المالي بأبعاده الثلاثة (التفرع، امكانية الوصول، والاستخدام) له تأثير إيجابي علي الاستقرار المالي.
- أن هناك علاقة إيجابية بين الاستقرار المالي، والأداء المالي في البنوك.
- أن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت العلاقة بين الشمول المالي، والاستقرار المالي، والاستثمارات في البنوك.

وبناء عليه ستقوم الباحثة في الدراسة الحالية بالآتي:

- اختبار أثر الشمول المالي علي الاستثمارات في البنوك المصرية.
- اختبار أثر الاستقرار المالي علي الاستثمارات في البنوك المصرية.
- اختبار أثر الشمول المالي علي الاستقرار المالي في البنوك المصرية.
- اختبار أثر الاستقرار المالي كمتغير وسيط علي العلاقة بين الشمول المالي والاستثمارات في البنوك المصرية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث:

المحور الأول: الشمول المالي Financial Inclusion:

١- تعريف الشمول المالي:

عرفت مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه "الاجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول، واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل، وشفاف، وبتكاليف معقولة" (عبدالله، ٢٠١٦، ص.١٧).

وعرف مركز الاشتمال المالي في واشنطن الشمول المالي بأنه "الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين علي الوصول إلي مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة، وبأسعار مناسبة، وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء (Arun & Kamath,2015,P.267).

ويري Inoue أن الشمول المالي مفهوم متعدد الأبعاد للتنمية المالية، وهو عملية ضمان وصول جميع الأفراد إلي الخدمات المالية الأساسية الرسمية، واستخدامها بتكلفة معقولة، وتشمل الخدمات المالية الرسمية الأساسية (الائتمان، الادخار، التأمين، المدفوعات، والتحويلات)، وبدون هذه الخدمات سوف يلجأ الأفراد إلي مصادر مالية غير رسمية، وبتكلفة مرتفعة (Inoue, 2018,P.4).

٢- أهداف الشمول المالي:

زاد الاهتمام العالمي بتحقيق الشمول المالي، وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

١- زيادة نسبة القدرات المالية لدي الشرائح المستهدفة من المجتمع، وذلك من خلال توعية وتثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية، وتنمية المعرفة المالية لدي النساء والشباب والعاطلين عن العمل، وتعزيز ثقتهم بمزودي الخدمات المالية في القطاع المصرفي وغير المصرفي، وزيادة معرفتهم بالحقوق، والواجبات المترتبة عليهم عند استخدام تلك الخدمات والمنتجات، وذلك لحماية حقوقهم (أبو دية، ٢٠١٦، ص.٢٢).
٢- تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع إلي الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية، وكيفية الحصول عليها، والاستفادة منها، خاصة في المناطق الريفية والمهمشة لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، مما يترتب عليه خفض مستويات الفقر، وتحقيق الرخاء والرفاهية الاجتماعية، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام (Ouma et al., 2017, P.30).
٣- تسهيل الوصول إلي مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، وخاصة الفقراء منهم، وتمكين الشركات الصغيرة جداً من الاستثمار والتوسع، بالإضافة إلي دعم دور المرأة في التنمية الاقتصادية (Suresh& Dutta, 2018).

٣- أبعاد، ومؤشرات قياس الشمول المالي:

أورد البنك الدولي أبعاد الشمول المالي في خمسة أبعاد أساسية، وهي: استخدام الحسابات المصرفية، الادخار، الاقتراض، المدفوعات، والتأمين (بن رجب، ٢٠١٨،ص.٣)، كما اتفق أعضاء الرابطة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI) في مؤتمر لوس كابوس الذي تم عقده عام ٢٠١٢ علي تقديم توصية تشمل ثلاثة أبعاد رئيسية للشمول المالي، وهي (عجور، ٢٠١٧، ص.ص.١١ -١٥):

البعد الأول: الوصول للخدمات المالية (Access dimension):

ويشير إلي القدرة علي استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، ويتطلب تحديد مستويات الوصول تحديد وتحليل العوائق المحتملة

لفتح، واستخدام حساب مصرفي، ويقاس هذا البعد بمجموعة من المؤشرات، وهي:

- عدد نقاط الوصول لكل ١٠٠٠٠ من البالغين.
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠٠ كيلو متر مربع.
- حسابات النقود الالكترونية.
- مدي الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة علي الأقل.

البعد الثاني: استخدام الخدمات المالية (Usage dimension):

ويشير إلي مدي استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، مما يتطلب جمع بيانات حول مدي انتظام الاستخدام عبر فترة زمنية معينة، ويتم قياس هذا البعد بمجموعة من المؤشرات، من أهمها ما يلي:

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد علي الأقل كحساب وديعة منتظم، وعدد حسابات الودائع المنتظمة لكل ١٠٠٠٠ بالغ.
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد علي الأقل كحساب ائتمان منتظم، وعدد حسابات الائتمان المنتظمة لكل ١٠٠٠٠ بالغ.
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم.
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية، أو دولية.
- نسبة الشركات المتوسطة، أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.
- الشركات الصغيرة، والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع، وقروض قائمة.

البعد الثالث: جودة الخدمات المالية (Quality) :

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر علي جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض، بالإضافة إلي خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق، بالإضافة إلي عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك، ويقاس هذا البعد بمجموعة من المؤشرات، من أهمها ما يلي:

١- القدرة علي تحمل التكاليف: ويقاس هذا المؤشر بتكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي، وخاصة لذوي الدخل المنخفض، وذلك من خلال:

- معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول علي حساب أساسي بناء علي الحد الأدنى الرسمي للأجور.
- متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي.
- متوسط تكلفة تحويلات الائتمان.

- نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية غالية الثمن.

٢- الشفافية Transparency: حيث يجب علي مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء علي معلومات ذات صلة بالخدمات المالية، لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بِشأن استخدام الخدمات المالية، كما يجب التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات، ويمكن قياسها من خلال المؤشرات التالية:
- نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة، وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي.
- وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.

٣- الراحة والسهولة Convenience: يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول، والراحة في استخدام الخدمات المالية، وذلك من خلال المؤشرات التالية:
- نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه في الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية.
- متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية والبنوك.

٤- حماية المستهلك Consumer protection: وينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايته، ومنع الشركات من الحصول علي مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال، والممارسات غير العادلة، وذلك من خلال:
- مدي وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوي، والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية.
- مدي وجود امكانية للجوء إلي العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من ٣ إلي ٦ شهور الأخيرة، وتم حلها في غضون شهرين علي الأقل.
- نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع.

٥- التثقيف المالي Financial Education: يقيس هذا المؤشر المعارف الأساسية المالية، وقدرة المستخدمين علي التخطيط، وموازنة دخلهم، وذلك من خلال:
- حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل المعدل، المخاطرة، التضخم، والتنويع.
- النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعوا إعداد ميزانية لهم كل شهر.

٦- المديونية (السلوك المالي) Indebtedness: وتعتبر المديونية سمة هامة للعميل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة، وذلك من خلال:
- نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من ٣٠ يوم عن سداد القرض.

- كيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن إما بالاقتراض من الأصدقاء والأقارب، بيع الأصول، استخدام وفورات، أو قرض بنكي.

٧- العوائق الائتمانية Barriers: إن الشمول المالي يمنح العملاء القدرة علي اختيار الخدمات، والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات، وذلك من خلال:

- نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية علي الأقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات.
- نسبة الشركات الصغيرة، والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات علي آخر قرض مصرفي.
- مدي وجود عوائق، أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان.

٤-آليات، وسياسات توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي:

إن توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي في الدول ترتكز علي أساسين اثنين أولهما: توسيع وصول الأفراد للخدمات المالية، وثانيهما تعزيز وزيادة استخدام الأفراد لحساباتهم المالية والخدمات والمنتجات المرتبطة بها (عجور، ٢٠١٧)، وقدمت العديد من المؤسسات الدولية والاقليمية عدداً من المبادرات والمقترحات التي قد تساهم في زيادة مستويات انتشار الشمول المالي، ومنها الشراكة العالمية لمجموعة العشرين من أجل الشمول المالي (G20PFI, 2015, P.6)، وأهمها:

- تحويل المدفوعات النقدية إلي مدفوعات رقمية، وذلك من خلال الابتكارات الرئيسية لدعم البنية التحتية التي تعتمد عليها المدفوعات الرقمية.
- تمكين الفئات المحرومة من المنتجات والخدمات المالية الرقمية.
- تحسين القدرة علي الوصول إلي المدفوعات الرقمية لتعزيز الاستخدام الأكبر للخدمات المالية.

بالإضافة إلي أن معهد الدراسات المصرفية بدولة الكويت أكد علي مجموعة من السياسات لتوسيع انتشار الشمول المالي من أهمها ما يلي (معهد الدراسات المصرفية، ٢٠١٦):

- إجراء التحويلات، والمساعدات الحكومية من خلال الحسابات الرسمية.
- حصر تحويلات العاملين في القنوات الرسمية فقط.
- وضع السياسات القادرة علي نقل المدخرات إلي النظام المالي الرسمي.
- استمرار تطوير المنتجات المصرفية، والمالية المبتكرة.
- تحسين وصول المنشآت الصغيرة، والمتناهية الصغر للتمويل.
- أتمتة الخدمات المالية، وزيادة استخدام الخدمات المالية الكترونياً.
- تبني المؤسسات التنظيمية، والرقابية سياسات تعزيز الشمول المالي، ووضع آليات لجمع البيانات بطريقة منهجية موحدة.

- الوكيل البنكي، وذلك عن طريق تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية.
- إصلاح البنوك الحكومية.

المحور الثاني: الاستقرار المالي:

١- مفهوم الاستقرار المالي Financial Stability:

عرف البنك المركزي الأوروبي الاستقرار المالي بأنه "النظام المالي الذي يتضمن الوسطاء الماليين، والأسواق، والبنية التحتية للأسواق، والقادر علي تحمل الصدمات، وتحمل الاختلالات المالية، مما يخفف من احتمالية حدوث معوقات تحول دون إتمام عملية الوساطة المالية، ويضعف إلي حد كبير من تخصيص المدخرات لفرص استثمارية مربحة، وبالتالي فإنه يمكن تعريف الاستقرار المالي في النظام المالي كمقاوم للصدمات الاقتصادية، وذلك لقدرته من خلالها علي الوفاء بوظائف الوساطة (Dienillah, Lukytawati, 2018,p.433).

ويعبر الاستقرار المالي عن كفاءة، وحسن أداء النظام المالي، والذي ينفذ بكفاءة الوظائف الاقتصادية الرئيسية مثل (تخصيص الموارد، توزيع المخاطر، وتسوية المدفوعات)، والعمل علي استيعاب الصدمات المفاجئة للنظام المالي، والتي تسببها الأزمات المالية (علي، ٢٠١٨، ص. ٤١)، كما يعبر الاستقرار المالي عن قدرة البنوك المركزية علي صياغة السياسات المالية والنقدية، والرقابة الفاعلة علي القطاع المصرفي والمؤسسات المالية في تحقيق التزاماتها التعاقدية دون معوقات أو دعم، وكذلك استقرار أسواق المال، والأنشطة المرتبطة بها كونها الركائز الأساسية في أي نظام مالي.

كما عرف كمال وخبانة الاستقرار المالي علي أنه قدرة النظام المالي علي المقاومة، والتصدي للصدمات، والتخفيف من حدة الاختلالات الناتجة من الاقتصاد الحقيقي والقطاع النقدي، كون هذه الاختلالات تنقص من قدرة النظام المالي علي التخصيص الأمثل للموارد (كمال، خبانة، ٢٠١٦، ص.١٩٩).

وبناء عليه فإن مفهوم الاستقرار المالي مفهوم شامل يتضمن مختلف جوانب التمويل، والنظام المالي، والبنية التحتية، والمؤسسات والأسواق، ويتضمن جميع المشاركين في الأسواق، والمكونات الحيوية في البنية التحتية المالية، بما في ذلك النظم القانونية، والأطر الرسمية، والإشراف علي التنظيم المالي، ومراقبته، فضلاً عن تحسين اجراءات الاقتراض الحكومي من الأسواق، ومعالجة الخلل في الأدوات التي تعني بمخاطر التحوط، وتقليل التعارض بين السياسة النقدية والمالية.

٢- شروط تحقيق الاستقرار المالي:

يري VasyLenko& Androsova أنه لضمان تحقيق الاستقرار المالي يجب أن تتوفر الشروط التالية:

- قدرة النظام المصرفي علي مواجهة التأثيرات السلبية والظروف الديناميكية للسوق، وأن يكون النظام قادراً علي تحمل الصدمات دون أن يفسح المجال للعمليات التراكمية التي تعوق تخصيص المدخرات لفرص الاستثمار.
- لابد أن تكون المصارف مستودعات آمنة لأموال المودعين، مع حماية مصالحهم، وتلبية التزاماتهم بسرعة لضمان الاستقرار المالي Vasylenko Androsova& , 2016, P. 124).
- قدرة البنوك علي زيادة رأس المال استجابة لارتفاع قوة السوق، وذلك بسبب أن البنوك التي تتمتع بقوة سوقية أعلي بسبب ارتفاع نسب رأس المال يمكن أن يعوض عن القروض المتعثرة، مما يخفض مخاطر الإعسار المصرفي، مما يؤدي إلي زيادة الاستقرار المالي (Yusgiantoro et al., 2018,P.4).
- قيام الحكومة والبنوك المركزية بالسياسات التنظيمية من خلال إجراءاتها الرقابية بإدارة البنوك التجارية، لتحديد مدي الائتمان الذي تقدمه هذه المؤسسات، ومقدار المخاطرة التي هم علي استعدا لاتخاذها، وبالتالي تقييم المخاطر المالية، وتسعيرها، وتحديدها، وإداراتها، وذلك من أجل تخفيف العدوي المالية (Carlson et al., 2018, P.30).
- يجب أن يكون النظام المالي قادراً علي نقل الموارد بكفاءة وسلاسة من المدخرين إلي المستثمرين، مع كفاءة إدارة توزيع الموارد الاقتصادية جغرافياً، كما يجب تقييم المخاطر المالية وتسعيرها بدقة معقولة، ويجب أن تدار بشكل جيد نسبياً، بالإضافة إلي أنه يجب أن يكون النظام المالي في حالة تمكنه من استيعاب المفاجآت والصدمات الاقتصادية والمالية الحقيقية بشكل مريح (Morgan and Pontines, 2014, p.488).

٣- أهمية الاستقرار المالي:

يمكن إدراك أهمية الاستقرار المالي من خلال ما يلي (Akosah et al., 2018):

- التصدي للأزمات المالية، حيث أن الاضطرابات والأزمات المالية من أهم المخاطر التي تهدد استقرار الاقتصاد العالمي، وخاصة أزمة الرهن العقاري التي تفاقمت في أمريكا في عام ٢٠٠٧، والتي أثرت بشكل كبير علي استقرار الاقتصاد العالمي، وكان ذلك بسبب عدم كفاية التنظيم لضمان صحة وسلامة النظام المالي ككل، مما ترتب عليه عدم الاستعداد للتصدي للأزمة التي ضربت القطاع المالي، بسبب الافتقار إلي الأدوات اللازمة لتقدير ضخامة الأزمة، مما أدي إلي ضرورة إعادة تشكيل البنية الرقابية والإشرافية للقطاع المالي، والتنظيم بشكل أكثر شمولية، ومن هنا

يتضح أهمية الاستقرار المالي للتصدي للأزمات المالية، ولذلك لابد من زيادة التدخل في أسواق المال لتقليل حدة المخاطر، وتحسين حوكمة النظام المالي العالمي من خلال شبكة مسؤولين لإدارة المخاطر، مما يترتب عليه تدعيم الاستقرار المالي بشكل مستمر.

- غياب الاستقرار المالي يؤثر علي النمو الاقتصادي، حيث أنه كلما زادت حدة الأزمات المالية، وطالت فترة بقائها كلما قلت معدلات النمو الاقتصادي، ولذلك سعت العديد من الحكومات منذ فترة طويلة إلي تنظيم المؤسسات المالية، وخاصة البنوك التجارية لضمان أنها آمنة وسليمة، وقادرة علي الوفاء بالتزاماتها، وذلك بسبب الآثار المدمرة للأزمات المالية والاقتصادية العالمية علي جميع الأصعدة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، وممتدة لسنوات بعد حدوثها.

٤ـ محددات الاستقرار المالي:

يمكن تصنيف محددات الاستقرار المالي تحت ثلاث مجموعات، وهي (ذهبي، ٢٠١٣، ص.٢١):

١- الشروط ماكرو اقتصادية، إن المحافظة علي الاستقرار المالي يتطلب تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي، والسياسات الهيكلية الملائمة، حيث تتأثر مؤسسات الائتمان بالتغيرات التي تطرأ علي البيئة الاقتصادية الكلية التي تنشط بها.
٢- الجهاز الداخلي لتيسير المخاطر في الأسواق المالية والأسواق، فمن أجل الحفاظ علي الاستقرار للنظام المالي لابد من توفير الاطار المؤسساتي، والتنظيمي الملائم لتأطير كل من مستويات طبيعة، وإدارة المخاطر في المؤسسات التي يتكون منها.
٣- فعالية جهاز التنظيم، والرقابة للمؤسسات المالية، ونظم الدفع، حيث أن فعالية وكفاءة الإطار المؤسساتي، وقدرة النظام علي التكيف مع الابتكارات، والتغيرات في البيئة المالية تعتبر أيضاً من الشروط اللازمة للحفاظ علي الاستقرار المالي.

٥ـ معايير الاستقرار المالي، والمصرفي العالمي:

هناك مجموعة من المبادئ الاقتصادية والمالية التي تساهم في إرساء قواعد لها مفعولها الكبير علي الأمد الطويل لنظام مالي مستقر، وعادل، وذي كفاءة عالية، وهي (عبد القادر، غرابة، ٢٠١٥، ص.١١٣):

- الحد من الإفراط في المداينات، بيع الديون، وتوريقها، والتصرف فيها.
- العمل علي إحداث توازن بين الصيغ القائمة علي مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وصيغ التمويل المبنية علي الدين غير المرتبط بنمو الثروة.
- بناء نظام نقدي، وإيجاد وسائل للدفع أكثر عدلاً واستقراراً.
- استخدام آلية معدل الربح بديلاً عن آلية سعر الفائدة.

- تطوير أدوات، وصيغ فعالة وعادلة في إدارة المخاطر وتوزيعها لا المتاجرة بها والمراهنة عليها.
- بناء نظام مالي، ومصرفي أكثر كفاءة وعدلاً واستقراراً، ومرتبطاً بالاقتصاد الحقيقي.
- إيجاد آليات عادلة لضمان الحقوق المالية للمقرضين.
- تصحيح دور الأسواق المالية، ووضع ضوابط محددة لترشيد سلوكيات المتعاملين فيها.
- الحوكمة، والشفافية في نشاط المؤسسات المالية، وعلاقتها بالأطراف ذات العلاقة.
- تفعيل دور الدولة في رعاية النظام النقدي، والمالي، والرقابة علي المعاملات والأسواق لتحقيق النمو المتوازن.

٦- قياس الاستقرار المالي في البنوك:

١- مؤشر التنبؤ بالإفلاس Z- score: يعتبر هذا النموذج أفضل قياس لاستقرار البنوك، لأنه يفيد في معرفة ما إذا كان البنك سيواجه حالة إعسار مالي، وهو أحد المؤشرات التي يستخدمها البنك الدولي في بياناته المالية العالمية (Bouvatier et al., 2018) بينما باقي المؤشرات تقيس مدي مواجهة البنك لمشكلة السيولة، وتم استخدام أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات لإيجاد أفضل النسب المالية القادرة علي التنبؤ بفشل الشركات الأمريكية، وقد أخذ النموذج بعين الاعتبار ٢٢ نسبة مالية محتملة من واقع التقارير المالية لهذه الشركات تم تصنيفها إلي خمس فئات، وهي : السيولة، الربحية، الرفع المالي، القدرة علي سداد الالتزامات قصيرة الأجل، والنشاط، وتم اختيار أفضل نسب للتنبؤ بالفشل المالي، وهي (رأس المال العامل /إجمالي الأصول، الأرباح المحتجزة/ إجمالي الأصول، الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب/ إجمالي الأصول، القيمة الإسمية للأسهم/ مجموع الخصوم، المبيعات/ إجمالي الأصول)، وكلما ارتفعت قيمة Z فإنها تشير إلي سلامة المركز المالي للشركة، بينما تدل القيمة المتدنية علي احتمال الفشل المالي.

٢- تحديد القيمة المعرضة للمخاطر Value at Risk –VAR: وهي الطريقة الأكثر استخداماً علي نطاق واسع لقياس المخاطر من قبل المؤسسات المالية (Karimalis & Nomikos, 2018)، وتعتمد هذه الطريقة علي حساب أقصي قيمة للخسائر التي يتوقع أن يتحملها البنك للمحافظ التي بحوزته في ظل الظروف الطبيعية خلال فترة زمنية معينة بسبب التعرض لمخاطر أسعار العائد، وذلك في ظل درجة ثقة معينة، وتطبق هذه الطريقة بصفة أساسية علي الأصول المحتفظ بها لغرض المتاجرة، حيث تكون النية لدي البنك هو المتاجرة في المحافظ لديه علي أساس يومي، ويمكن حساب القيمة المعرضة للمخاطر VAR باستخدام أحد الطرق الثلاث التالية (طريقة التباين

والتغاير Variance and Covariance- طريقة المحاكاة التاريخية Historical Simulation – طريقة محاكاة مونت كالرو Monte-Carlo Simulation).

٣- اختبار الإجهاد المالي: لتقييم سلامة البنوك تقييماً سليماً يتم إخضاعها لاختبارات، وللقدرة علي تحمل الضغوط تؤدي عمليات افتراضية لقياس أدائها في ظل سيناريوهات اقتصادية كلية ومالية بالغة الشدة مثل حدوث ركود حاد أو جفاف أسواق التمويل (Aymanns et al., 2018)، واختبارات الاجهاد المالي هي مجموعة من الاختبارات علي شكل سيناريوهات بهدف الوصول إلي مدي مرونة القطاع المصرفي في تحمل الصدمات والهزات الاقتصادية، بجانب مدي قدرته علي تحمل، ومواجهة المخاطر المتعلقة بالائتمان والديون السيادية في ظل ظروف معينة، وخلال فترة زمنية معينة، ويوجد نوعين من اختبارات الاجهاد المالي (السيناريوهات ذات المتغير الواحد – والسيناريوهات ذات المتغيرات المتعددة)، ولإجراء اختبارات الاجهاد المالي يمكن استخدام (تحليل الحساسية، وتحليل السيناريوهات).

٤- نظام التقييم CRAFTE: ويعتبر هذا النظام أحد النظم الحديثة في تقييم أداء البنوك، ويعتمد علي عدة عناصر مهمة حروفها الأولي تشير إلي الكلمة CRAFTE كل حرف يشير إلي عنصر مختلف، وهو يحدد التقييم وإدارة المخاطر والجودة الكلية للبنوك من خلال عناصرها الستة التي تشير إلي (حوكمة الشركات – إدارة المخاطر- جودة الأصول – الرافعة المالية، رأس المال، السيولة – الشفافية – الربحية) (بومدين، ٢٠١٦).

المحور الثالث: دور البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول، والاستقرار المالي:

١- العلاقة بين الشمول المالي، والاستقرار المالي:

الشمول المالي هو أحد الاستراتيجيات التي تؤدي إلي زيادة النمو الشامل في عديد من الدول، ولذلك من الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، كما أنه من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي مع وجود نسبة متزايدة من المجتمع والقطاع الاقتصادي التي لا تزال مستبعدة من الناحية المالية، ويؤثر الشمول المالي في تكوين النظام المالي من حيث المعاملات والعملاء والخدمات ونقاط الوصول المتاحة، وبالتالي يؤثر تفاعل المؤسسات والأسواق المختلفة في النظام المالي علي الاستقرار المالي (Bernadett, 2016)، وقد يؤدي الشمول المالي إلي

الاستقرار أو عدم الاستقرار في النظام المالي، ويحدث عدم الاستقرار في النظام المالي عندما يسبب الشمول المالي انخفاض في معايير الائتمان، وزيادة المخاطر التي تؤثر علي سمعة البنوك، وعدم تنظيم مؤسسات التمويل الأصغر بشكل صحيح (Dienillah& Lukytawati, 2018).

ويري Morgan and Pontines (2014) أن المزيد من الشمول المالي يساهم بشكل إيجابي في الاستقرار المالي من خلال ما يلي:

- يمكن أن يؤدي تنويع الخدمات المصرفية بقدر أكبر نتيجة لزيادة الإقراض للشركات الأصغر حجماً إلي الحد من المخاطرة الإجمالية لحافظة قروض البنك، وهذا من شأنه أن يقلل من الحجم النسبي لأي مقترض واحد في المحفظة الكلية، ويقلل من تقلباته، مما يؤدي إلي استقرار النظام المالي.
- زيادة حجم المدخرات الصغيرة من شأنه أن يزيد من حجم واستقرار قاعدة الودائع، مما يؤدي إلي انخفاض المخاطر، وبالتالي تحقيق الاستقرار المالي، كما أن القطاع المالي الشامل عادة يتميز بقاعدة ودائع مستقرة إذا كانت أكثر تنوعاً، كما أن المدخرين ذوي الدخل المنخفض يتجهون إلي الحفاظ علي الودائع خلال فترات الأزمات النظامية، وبالتالي فإن ودائع العملاء ذوي الدخل المنخفض تعتبر عادة مصدر مستقر للتمويل في حالة نفاذ المصادر الأخرى، أو صعوبة الحصول عليها.
- أن التوسع في الشمول المالي يمكن أن يساهم في نقل السياسة النقدية، وذلك بسبب أنه في أوقات الشدة أو الأزمات المالية قد يقوم المدخرون بسحب ودائعهم من البنوك، بما يؤثر سلباً علي أوضاع السيولة في القطاع المصرفي بصفة عامة، ويمكن الحد من ذلك إذا كانت الودائع أكثر تنوعاً، ويتحقق هذا التنوع عن طريق الحصول علي الودائع المصرفية من عدد أكبر من الأفراد، الأمر الذي يؤدي بدوره إلي زيادة تحقيق الشمول المالي، وبناء عليه فإن تحقيق نطاق أوسع من الشمول المالي في الودائع المصرفية يؤدي إلي استقرار قاعدة الودائع، وبالتالي تحسين مرونة التمويل والاستثمار بالقطاع المصرفي، بما يؤثر بشكل إيجابي علي أوضاع السيولة، وبالتالي يدعم الاستقرار المالي بشكل عام، كما أن الشمول المالي يؤدي إلي توجيه الأرصدة الخامدة إلي استخدامات أكثر انتاجية، وتحويلها إلي ودائع تدر عائد.

ويري أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية أن الشمول المالي يساعد علي تحسين الظروف المالية، ورفع مستوي معيشة الفقراء، كما يؤدي إلي قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره إلي زيادة استقرار النظام المالي، كما يمكن للشمول المالي أن يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات، فضلاً عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي علي حساب القطاع غير الرسمي بما يدعم فاعلية

السياسة النقدية، ويلاحظ أن تنوع محافظ الأصول والالتزامات يعزز من توزيع المخاطر وتفادي تركزها.

وقد ثبت أن الشمول المالي قد يؤدي إلي تغيير بنية النظام المالي، ودعم كفاءته فيما يتعلق بالمنتجات والمعاملات التي يتم استحداثها، والعملاء الذين يستخدمون الخدمات المختلفة، والمخاطر الجديدة الناشئة، وكذا المؤسسات التي أنشئت، أو توسعت في الأسواق الجديدة.

كما أنه في الدول ذات المستويات العالية من الاستبعاد المالي فإن الخدمات غير الرسمية التي يعتمد عليها القطاع العائلي والشركات تعد بدائل غير مجدية عن الخدمات الرسمية، وقد تكون الخدمات المالية غير الرسمية في حد ذاتها مصدر لعدم الاستقرار المالي.

٢- دور البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي:

يمثل تعزيز مستويات الشمول المالي في جمهورية مصر العربية محوراً هاماً من محاور اهتمامات البنك المركزي المصري، لما لذلك من دور فعال في تعزيز الاستقرار المالي، ودعم فرص التنمية المستدامة، والرفاهية الاجتماعية، وأصبح للشمول المالي أولوية مع إطلاق الحكومة المصرية استراتيجية التنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠»، والتي اهتمت بتعزيز الشمول المالي، وتنفيذ عدد من المبادرات الخاصة بها بالتنسيق الوثيق مع الأطراف المعنية، ويؤكد البنك المركزي علي أهمية دور البنوك المركزية والهيئات الرقابية والمؤسسات المالية في مصر والدول العربية علي تعزيز الشمول المالي من خلال وضع القوانين والتشريعات التي تهدف إلي نشر الخدمات المالية والمصرفية، وتطوير نظم الدفع، والاستعلام الائتماني، وتحديد الفجوات والمعوقات في جانبي العرض والطلب، واتخاذ الاجراءات والسياسات الكفيلة بمعالجتها، وتحفيز القطاع الخاص والمؤسسات المالية والمصرفية والأطراف ذات العلاقة لممارسة دورها في نشر الوعي والثقافة المالية، لتمكين وتعزيز قدرات الأفراد مالياً واقتصادياً (البنك المركزي المصري، ٢٠١٨).

كما أولي البنك المركزي المصري والجهات الحكومية المصرية اهتماماً كبيراً بقضية الشمول المالي من خلال تنفيذ العديد من التدابير والاجراءات التي تهدف لتحقيق الشمول المالي في مصر، ومنها انضمام مصر منذ عام ٢٠١٣ للتحالف الدولي للشمول المالي AFI for Alliance Financial Inclusion والذي يعد أول شبكة دولية للتعلم من تجارب الدول في مجال الشمول المالي، وقد تم إنشاؤه في عام ٢٠٠٨ ويضم ٩٤ دولة من الدول النامية ممثلة في ١١٩ مؤسسة (بنوك مركزية، ووزارت مالية)، ويهدف التحالف إلي تطوير الأدوات المستخدمة لتطبيق الشمول المالي،

وتبادل الخبرات الفنية والعلمية بين الدول الأعضاء في هذا التحالف، هذا بالإضافة إلي المبادرات التي أطلقها المركزي لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتيسير التمويل العقاري، وإصدار القواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول، وتعزيز مبدأ الحماية المالية للمستهلك، ومبدأ الإفصاح والشفافية عند تعامل البنوك مع عملائها، والاهتمام بنشر الوعي والتثقيف المالي. ويشارك البنك المركزي المصري مجلس محافظي المصارف المركزي ومؤسسات النقد العربية في مناسبة اليوم العربي للشمول المالي في ٢٧ ابريل من كل عام، كما تم انشاء إدارة متخصصة للشمول المالي بالبنك المركزي المصري في مايو ٢٠١٧، كما تشمل الجهود الرامية لتحقيق أهداف الشمول المالي إصدار القانون ١٤١ لسنة ٢٠١٤ لتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر تحت إشراف الهيئة العامة للرقابة المالية. واعترافاً من المجتمع الدولي بجهود مصر الجادة لتحقيق أهداف الشمول المالي فقد تم اختيار مصر ضمن الدول المشاركة بمبادرة الشمول المالي العالمي من قبل مجموعة البنك الدولي والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ITU ، والمبادرة العالمية الجديدة للاندماج المالي التابعة للجنة المدفوعات والمجالات السوقية CPMI، هذا بالإضافة إلي اختيار جمهورية مصر العربية من ضمن عدد من دول العالم الأخرى في المنطقة العربية والشرق الأوسط لاستضافة المؤتمر السنوي للتحالف الدولي للشمول المالي بمدينة شرم الشيخ خلال الفترة من ١٣- ١٥ سبتمبر ٢٠١٧، كما أطلق البنك المركزي المصري بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والسفارة الألمانية بالقاهرة برنامج تعزيز الشمول المالي والرقابة والاشراف على البنوك في مصر (البنك المركزي المصري، ٢٠١٧).

٣- دور البنك المركزي المصري في تعزيز الاستقرار المالي:

ساهمت سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته كلاً من الحكومة والبنك المركزي المصري في تصحيح الاختلالات الهيكلية الداخلية، والحد من تأثير الصدمات الخارجية التي قد يتعرض لها الاقتصاد المصري، وقد تمحور البرنامج حول انتهاج سياسة ضبط مالي، وتنويع مصادر تمويل العجز، وتحرير سعر الصرف، وتطبيق سياسة نقدية تقييدية لاحتواء الضغوط التضخمية، وقد أدت نتائج تلك السياسات إلي تحسين الظروف المالية الكلية، ودعم استقرار النظام المالي، وذلك علي النحو التالي (البنك المركزي المصري، ٢٠١٧):

١- انخفاض المخاطر النظامية التي قد تنتج عن خروج رؤوس الأموال الأجنبية، ونقص السيولة بالعملة الأجنبية لدي القطاع المصرفي في ظل مرونة سعر صرف العملة المحلية، وانخفاض عجز ميزان المعاملات الجارية من خلال الآتي.

- أدت سياسة تحرير سعر الصرف بالتزامن مع انتعاش الاقتصاد العالمي إلي تحسن عجز الميزان التجاري عام ٢٠١٧، كما انعكس تحسن حركة التجارة العالمية علي إيرادات قناة السويس، بالإضافة إلي ارتفاع تحويلات العاملين بالخارج، كذلك ارتفعت إيرادات السياحة نتيجة الاستقرار الأمني والسياسي ليتراجع بذلك عجز المعاملات الجارية خلال عام ٢٠١٧.
- أدي تحسن المؤشرات الاقتصادية المحلية، واستمرار أسعار الفائدة في الدول المتقدمة عند مستويات منخفضة إلي زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في عام ٢٠١٧، وبالأخص استثمارات المحافظ، مما انعكس علي وفرة السيولة في القطاع المصرفي، وقدرته علي زيادة أصوله، وخفض التزاماته بالخارج.
- سجل ميزان المدفوعات فائضاً كلياً في مارس ٢٠١٨، كما ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية، وبذلك ارتفعت نسبة تغطية عدد شهور الواردات السلعية، كما تحسنت نسبة تغطية صافي الاحتياطيات الدولية للدين الخارجي قصير الأجل.

٢- عدم تراكم مخاطر نظامية ناتجة عن نمو الائتمان الخاص بشكل مفرط من خلال الآتي:

- لمتابعة تلك المخاطر، توصي اتفاقية بازل III باستخدام نسبة الائتمان الخاص (قطاع الأعمال الخاص، العام، والقطاع العائلي) إلي الناتج المحلي الإجمالي الاسمي كمؤشر أساسي لتحديد فترات النمو المفرط، وذلك عندما يتخطى المؤشر الاتجاه التاريخي له بأكثر من ٢%.
- سجلت نسبة الائتمان الخاص إلي الناتج المحلي الاجمالي الاسمي مستوي يقل عن الاتجاه التاريخي لها خلال الفترة سبتمبر ٢٠١٧ إلي مارس ٢٠١٨، وساهم في ذلك كلاً من قطاع الأعمال والقطاع العائلي، مما يشير إلي قدرة القطاعين علي الحصول علي المزيد من الائتمان في الفترة القادمة دون التعرض للمخاطر النظامية.
- قام البنك المركزي المصري بتدعيم دور الوساطة المالية التي يقوم بها القطاع المصرفي، من خلال إصدار العديد من المبادرات لدعم القطاعات الاقتصادية، وزيادة نمو التسهيلات الائتمانية الممنوحة لها، حيث بلغت الزيادة في إجمالي القروض الممنوحة في إطار مبادرة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر ١١٠.٨مليار جنيه منذ ديسمبر ٢٠١٥ وحتي يونيو ٢٠١٨، كما بلغ إجمالي مبادرة التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل وفوق المتوسط ١٤.٥مليار جنيه في يونيو ٢٠١٨.

٣- انخفاض نصيب الأوراق المالية الحكومية من أصول القطاع المصرفي، وتحسن الأداء المالي للحكومة، مما يحد من تعرض القطاع المصرفي لاضطرابات المالية العامة، وذلك من خلال انتهاج الحكومة سياسات الضبط المالي، وتنويع مصادر تمويل العجز، والتي أدت إلي جذب استثمارات أجنبية في أدوات الدين الحكومي.

٤- يشير مؤشر الاستقرار بمكوناته الفرعية الأربعة (كفاية رأس المال – جودة الأصول – الربحية – السيولة) إلي إيجابية الأوضاع المالية الكلية الحالية، حيث اتخذ المؤشر اتجاهاً صعودياً خلال عام ٢٠١٧ ليصل إلي أعلي قيمة له ٠.٥٧ في ديسمبر ٢٠١٧ من خلال الآتي.

- ظل القطاع المصرفي قادراً علي امتصاص العديد من الصدمات والاختلالات التي تعرض لها الاقتصاد المصري سواء الخارجية أو الداخلية داعماً الظروف المالية الكلية والاستقرار المالي، حيث اتخذ مؤشر أداء القطاع المصرفي اتجاهاً صعودياً ليحقق أعلي قيمة له ٠.٦٧ في ديسمبر ٢٠١٧.
- اتخذ مؤشر الاقتصاد الكلي اتجاهاً صعودياً خلال عام ٢٠١٧ خاصة بعد انتهاج سياسة تحرير سعر الصرف، والاستقرار الأمني والسياسي مما أدي إلي احتواء الضغوط التضخمية، وخفض نسبتي عجز الموازنة، وإجمالي الدين العام إلي الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بعد فترات من تدهور الظروف الاقتصادية الكلية.
- اتخذ مؤشر الأسواق المالية اتجاهاً صعودياً منذ يونيو ٢٠١٦ وحتي نهاية ٢٠١٧ ، بينما انخفض مؤشر مناخ الاقتصاد العالمي في ديسمبر ٢٠١٧، وذلك بعد أن شهد استقراراً نسبياً بشكل عام.

٥- نجح البنك المركزي المصري في الحد من المخاطر النظامية التي قد تؤثر علي سلامة القطاع المصرفي، وذلك من خلال تطبيق معايير بازل II و III ، ومواكبة أحدث الممارسات الدولية، وكذلك إصدار التعليمات الرقابية لموائمة التطورات الاقتصادية المحلية.

٦- تحسن مؤشرات الأداء، وانخفاض مخاطر القطاع المصرفي واستقراره، والقيام بدوره في دعم التنمية المستدامة من خلال تعزيز مفهوم الشمول المالي.

٧- أخذ البنك المركزي المصري علي عاتقه مسئولية تعزيز الشمول المالي إدراكاً للعلاقة الوثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، وذلك بالتعاون مع الأطراف المعنية في الدولة.

٨- تساهم البنية المالية التحتية بصورة أساسية في تحقيق، وضمان الاستقرار المالي القائم علي مبدأي السلامة والكفاءة لأنظمة الدفع المختلفة، بالإضافة إلي توفير خدمات أنظمة دفع مناسبة تلبي احتياجات مستخدميها.

المبحث الثالث: الدراسة الاختبارية:

فرضيات البحث:

تتمثل فرضيات البحث في الفرضيات التالية:

الفرضية الأولي: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للشمول المالي علي الاستثمارات في البنوك المصرية.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للشمول المالي علي الاستقرار المالي في البنوك المصرية.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للاستقرار المالي علي الاستثمارات في البنوك المصرية.

الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للاستقرار المالي كمتغير وسيط علي العلاقة بين الشمول المالي، والاستثمارات في البنوك المصرية.

ولاختبار أثر الاستقرار المالي كمتغير وسيط علي العلاقة بين الشمول المالي، والاستثمارات في البنوك المصرية يتم اتباع الخطوات التالية:

الخطوة الأولي: التأكد من أن المتغير المستقل (الشمول المالي) يؤثر علي المتغير التابع (الاستثمارات) في البنوك المصرية.

الخطوة الثانية: التأكد من أن المتغير المستقل (الشمول المالي) يؤثر علي المتغير الوسيط (الاستقرار المالي) كمتغير تابع.

الخطوة الثالثة: التأكد من أن المتغير الوسيط (الاستقرار المالي) يؤثر علي المتغير التابع (الاستثمارات).

الخطوة الرابعة: التأكد من أن المتغير المستقل (الشمول المالي) يؤثر علي المتغير التابع (الاستثمارات) بوجود المتغير الوسيط (الاستقرار المالي). وتكون الوساطة كلية إذا لم يعد للمتغير المستقل تأثير علي المتغير التابع بعد تحكم المتغير الوسيط، أما إذا انخفض التأثير المباشر من المتغير المستقل إلي المتغير التابع، ولكنه لا يزال مختلفاً عن الصفر عند إدخال المتغير الوسيط تكون الوساطة جزئية.

نموذج البحث:

يتضمن نموذج البحث ثلاثة متغيرات، وهي:

١- المتغير المستقل: الشمول المالي.

٢- المتغير التابع: الاستثمارات في البنوك المصرية.

٣- المتغير الوسيط: الاستقرار المالي.

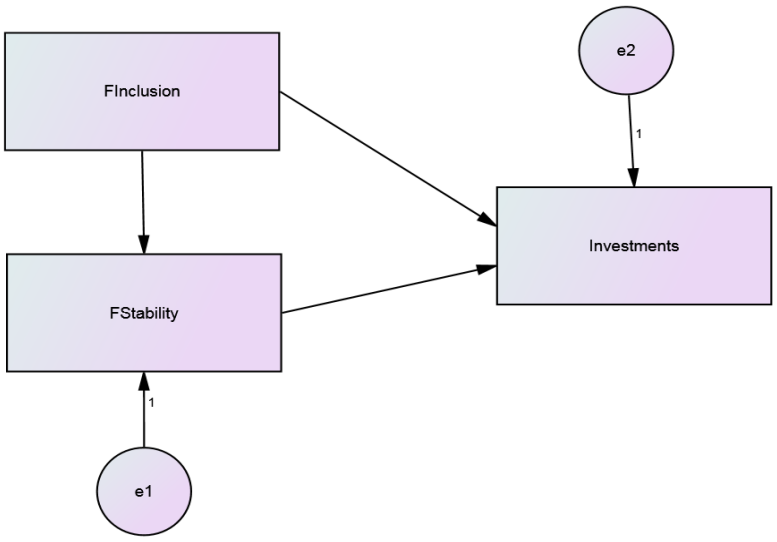

شكل رقم (١) نموذج الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثة

قياس متغيرات الدراسة:

أولاً: المتغير التابع: الاستثمارات، وتم قياسها باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في البنوك خلال فترة الدراسة.

ثانياً: المتغير المستقل: الشمول المالي:

تم قياس الشمول المالي في البنوك المصرية من خلال مؤشر عام يتكون من مجموعة من المؤشرات الفرعية للشمول المالي، وتم الاعتماد علي نموذج (أبو دية، ٢٠١٦) مع إجراء بعض التعديلات بما يتلاءم مع طبيعة عمل البنوك المصرية، ويتكون المؤشر العام للشمول المالي من المؤشرات الفرعية التالية:

جدول رقم (١) المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر العام للشمول المالي في البنوك المصرية

Variable	الرمز	المتغيرات
Branches	BR	عدد الفروع
Automatic Machine	ATM	عدد أجهزة الصراف الألي
Debit Card	DC	بطاقات الخصم

بطاقات الائتمان	CC	Credit Card
نقاط البيع	PO	Point Sales
شيكات المقاصة	Cheq	Clearing Chegue
ودائع الجمهور	DA	Deposits
التسهيلات الائتمانية المباشرة	DF	.Laones No
القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة	LSB	Loans granted to small businesses
التحويلات المالية من خلال نظام التسوية اللحظية بالعملة المحلية	SWIFT local currency	Local transfers through the SWIFT network in local currency
التحويلات المحلية من خلال شبكة السويفت بالدولار	SWIFT dollars	Local transfers through the SWIFT network in dollars
الكثافة المصرفية	BD	Banking Density

ويتم حساب المؤشر العام مع اعتبار أن سنة الأساس هي عام ٢٠١٣، ويتم مساواتها بمائة نقطة، ثم يقاس في السنوات التالية، مع ملاحظة مقدار التحسن إيجابياً أو سلبياً في مستوي الشمول المالي.

جدول رقم (٢) البيانات المستخدمة في حساب المؤشر

المتغيرات	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
BR	٣٦٥١	٣٧١٠	٣٧٦٦	٣٨٨٢	٤٠٠٩
ATM	٦٣٠٠	٦٩٠٠	٧٩٠٠	٩٨٠٠	١١٤٠٠
DC	١٢٦٧٧٢٧٥	١٣٩١٠٠٦٥	١٢٢٩٢٠٣٥	١٢٠٨٢٥١٣	١٥١٣٨٨٣٠
CC	٢٣٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	٣٢٨٠٧٩١	٣٨٥٩٥٥٤	٤٧١٢٧٥٩
PO	٤٨٤٠٠	٥٠٨٠٠	٥٩٤٠٠	٦٢٨٠٠	٦٦٦٠٠
Cheq	١٣٢٦٦	١٢٨٨٦	١٣٤٣٩	١٣٥٠٠	١٢٤٤٩
DA	٨٢١٨٦٤	٩٧٩٧٨١	١١١١٤٧٣	١٣٢٢٨٠٧	١٩٣٨٧٥٧
DF	٥٤٩١٢٠	٥٨٧٨٥٢	٧١٧٩٩٩	٩٤٢٧٢٧	١٤٢٦٤٥٧
LSB	(%٤)	(%٣)	(%٣)	(%٩)	(%١٢)
SWIFT local currency	٣٣٩٤٧٢	١٠٣٤٥٤٩	١٠٢١٠٥٨	١٠٧٤٥٤٨	١١٩٧٦٣٥
SWIFT dollars	٩٨٨٥	٤٨٤٢	٥٤٨٢	٣٣٩٩	٨٣٦٧
BD	٢٢.٩	٢٣.٠	٢٣.١	٢٣.٥	٢٣.٣

المصدر: البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي للأعوام (٢٠١٤، ٢٠١٦، ٢٠١٧)، التقرير السنوي لفترة الدراسة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرات السنوية للإحصاءات والمؤشرات المالية للبنوك خلال فترة الدراسة.

ويتم حساب المؤشر العام وفقاً للخطوات التالية (أبو دية، ٢٠١٦):

١- يتكون المؤشر من جميع المؤشرات الفرعية المذكورة سابقاً.

٢- تم أخذ عام ٢٠١٣ سنة أساس سيتم احتساب التغير بمستوي الشمول المالي بناءاً عليها، وذلك بسبب توفر بيانات حول المؤشرات الفرعية.

٣- تم توزين المتغيرات الفرعية بأوزان نسبية متساوية، بحيث يكون مجموعها مساوي ١٠٠%، وبالتالي فإن الوزن النسبي للمؤشر الفرعي الواحد يعادل الوزن النسبي لمتوسط نصيب الفرع من إجمالي قيمة المتغير الفرعي، لذلك يتم تقييم جميع المتغيرات بأوزان نسبية متساوية.

٤- تحسب قيمة المؤشر الفرعي عن طريق حساب معدل التغير (قيمة المؤشر في العام الحالي/ قيمة المؤشر في سنة الأساس) ثم ضرب الناتج في الوزن النسبي للمتغير الفرعي.

٥- يتم جمع قيم المتغيرات الفرعية خلال عام المقارنة، ومقارنة النتيجة مع قيمة الأساس، وهي ١٠٠.

٦- يتم حساب نصيب، أو مساهمة كل بنك في هذا المؤشر عن طريق ضرب رأسمال كل بنك في هذا المؤشر.

وبتطبيق الخطوات السابقة تم حساب مؤشر الشمول المالي علي النحو التالي:

جدول (٣) حساب مؤشر الشمول المالي

المتغيرات	الوزن النسبي	قيمة المؤشر			
		٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
BR	٨.٣٣٣	٠.٠٨٤٦٧٩٩	٠.٠٨٥٩٥٨١٥	٠.٠٨٨٦٠٥٨	٠.٠٩١٥٠٤٥٧
ATM	٨.٣٣٣	٠.٠٩١٢٦٩٨	٠.١٠٤٤٩٧٣١	٠.١٢٩٦٢٩٥	٠.١٥٠٧٩٣٥٩
DC	٨.٣٣٣	٠.٠٩١٤٣٦٩	٠.٠٨٠٨٠٠٩٤	٠.٠٧٩٤٢٣٦	٠.٠٩٩٥١٤١٨
CC	٨.٣٣٣	٠.٠٩٠٥٧٩٦	٠.١١٨٨٦٩١٩	٠.١٣٩٨٣٨٨	٠.١٧٠٧٥٢٠٦
PO	٨.٣٣٣	٠.٠٨٧٤٦٥٥	٠.١٠٢٢٧٢٦٨	٠.١٠٨١٢٦٦	٠.١١٤٦٦٩٣٧
Cheq	٨.٣٣٣	٠.٠٨٠٩٤٦٢	٠.٠٨٤٤٢٠٠٣	٠.٠٨٤٨٠٣٢	٠.٠٧٨٢٠١١٣
DA	٨.٣٣٣	٠.٠٩٩٣٤٥٣	٠.١١٢٦٩٨٣٤	٠.١٣٤١٢٦٦	٠.١٩٦٥٨١٢٠
DF	٨.٣٣٣	٠.٠٨٩٢١١١	٠.١٠٨٩٦٢٠٢	٠.١٤٣٠٦٦٢	٠.٢١٦٤٧٦١٢
LSB	٨.٣٣٣	٠.٠٦٢٤٩٩٩	٠.٠٦٢٤٩٩٩٧	٠.١٨٧٤٩٩٩	٠.٢٤٩٩٩٩٩
SWIFT LC	٨.٣٣٣	٠.٢٥٣٩٦٠٢	٠.٢٥٠٦٤٨٤٥	٠.٢٦٣٧٧٩١	٠.٢٩٣٩٩٤٤٢
SWIFT dollars	٨.٣٣٣	٠.٠٤٠٨١٩٤	٠.٠٤٦٢١٤٧٨	٠.٠٢٨٦٥٤٥	٠.٠٧٠٥٣٦١٣
BD	٨.٣٣٣	٠.٠٨٣٦٩٧٢	٠.٠٨٤٠٦١١٠	٠.٠٨٥٥١٦٧	٠.٠٨٤٧٨٨٩٠
المجموع	١٠٠	١١٥.٦	١٢٤.٢	١٤٧.٣	١٨١.٨

المصدر: من إعداد الباحثة.

من خلال ما سبق يتضح أن قيمة مؤشر الشمول المالي خلال سنوات الدراسة كانت علي النحو التالي:

السنة	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
قيمة المؤشر	١٠٠	١١٥.٦	١٢٤.٢	١٤٧.٣	١٨١.٨

مما سبق يتضح أن هناك تحسن في مستوي الشمول المالي في البنوك المصرية، مما يعكس الزيادة السنوية في كافة المتغيرات الداخلة في بناء المؤشر العام للشمول المالي في البنوك المصرية مثل زيادة عدد الفروع،

وعدد الحسابات، وانتشار أجهزة الصرف الآلي، وبطاقات الخصم والائتمان...إلخ.

ثالثاَ: المتغير الوسيط : الاستقرار المالي:

لقياس الاستقرار المالي تم استخدام المؤشرات الفرعية التالية:

جدول (٤) المؤشرات الفرعية المستخدمة لبناء مؤشر الاستقرار المالي

المعيار	المؤشر الفرعي
أولاً: كفاية رأس المال	١-القاعدة الرأسمالية إلي الأصول المرجحة بأوزان مخاطر
	٢-الشريحة الأولي من رأس المال إلي الأصول المرجحة بأوزان مخاطر
	٣-رأس المال الأساسي المستثمر إلي الأصول المرجحة بأوزان مخاطر
	٤-الرافعة المالية
ثانياً: جودة الأصول	١-القروض غير المنتظمة إلي إجمالي القروض
	٢-مخصصات القروض إلي القروض المنتظمة
	٣-القروض المقدمة للقطاع الخاص إلي إجمالي القروض الممنوحة للعملاء
ثالثاً: الربحية	١-العائد علي متوسط الاصول
	٢-العائد علي متوسط حقوق الملكية
	٣-صافي هامش العائد
رابعاً: السيولة	١-متوسط نسبة السيولة الفعلية لدي البنوك بالعملة المحلية
	٢-متوسط نسبة السيولة الفعلية لدي البنوك بالعملة الأجنبية
	٣-الأوراق المالية إلي الأصول
	٤-الودائع إلي الأصول
	٥-القروض إلي الودائع

المصدر: البنك المركزي المصري، مؤشرات السلامة المالية، ٢٠١٧.

ولحساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي تم استخدام البيانات التالية:

جدول (٥) البيانات المستخدمة في حساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي

المعيار	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
أولاً : كفاية رأس المال					
١-القاعدة الرأسمالية إلي الأصول المرجحة بأوزان مخاطر	١٣.٧	١٣.٩	١٤.٥	١٤.٠	١٥.٢
٢-الشريحة الأولي من رأس المال إلي الأصول المرجحة بأوزان	١١.٨	١١.٨	١٢.٤	١١.٩	١٢.١

مخاطر					
٣-رأس المال الأساسي المستثمر إلي الأصول المرجحة بأوزان مخاطر	١١.٥	١١.٤	١٢.١	١١.٧	٨.٨
٤-الرافعة المالية	٤.٦	٤.٣	٤.٢	٤.٨	٦.٠
ثانياً : جودة الأصول					
١-القروض غير المنتظمة إلي إجمالي القروض	٩.٥	٨.٥	٧.١	٦.٠	٤.٩
٢-مخصصات القروض إلي القروض المنتظمة	٩٨.٩	٩٨.٩	٩٩.٠	٩٩.١	٩٨.٧
٣-القروض المقدمة للقطاع الخاص إلي إجمالي القروض الممنوحة للعملاء	٨٢.٧	٨٢.٦	٧٩.٨	٧١.٥	٦٣.٢
ثالثاً : الربحية					
١-العائد علي متوسط الأصول	١.٠	١.٣	١.٥	٢.٠	٢.٠
٢-العائد علي متوسط حقوق الملكية	١٣.٩	١٨.٩	٢٤.٤	٣٠.٩	٣٠.٩
٣-صافي هامش العائد	٣.٥	٣.٧	٤.٠	٤.٦	٤.٦
رابعاً : السيولة		ي			
١-متوسط نسبة السيولة الفعلية لدي البنوك بالعملة المحلية	٦١.٨	٦٢.٧	٥٩.٠	٥٥.٤	٤٤.٩
٢-متوسط نسبة السيولة الفعلية لدي البنوك بالعملة الأجنبية	٥٥.٢	٥٧.٤	٥٢.٢	٦٠.٢	٧٣.٥
٦-الأوراق المالية إلي الأصول	١٧.٧	٣٢.٩	٢٤.٢	٢٠.٨	١٤.٢
٧-الودائع إلي الأصول	٨٣.٦	٨٤.٦	٨٤.٠	٧٩.٦	٦٩.٢
٨-القروض إلي الودائع	٤٢.٠	٤٠.٥	٤٠.٩	٤٧.٠	٤٤.٢

المصدر: البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي للأعوام (٢٠١٤، ٢٠١٦، ٢٠١٧).

لبناء المؤشر التجميعي تم تحويل البيانات إلي قيم معيارية، وإعطاء أوزان للمؤشرات، ثم استخراج المؤشر التجميعي باستخدام طريقة المتوسط المرجع كما يلي (خلف، ٢٠١٧):

١- تحويل البيانات إلي قيم معيارية

$$Z = A\text{-}Min/sd$$

حيث:

Z: القيمة المعيارية للمؤشر.

A: القيم الأصلية للمؤشر.

Min: القيمة الصغرى للمؤشر.

Sd: الانحراف المعياري للمؤشر.

٢- إعطاء أوزان للمؤشرات:

يتم إعطاء أوزان للمؤشرات باستخدام طريقة المتوسط المرجح في بناء الاستقرار المالي، وسيتم الاعتماد علي الأوزان المتساوية للمؤشرات الداخلة ضمن مؤشر الاستقرار المالي، وهذا متبع في عدد من البنوك المركزية.

٣- بناء مؤشر الاستقرار المالي:

تعتمد طريقة المتوسط المرجح في بناء المؤشر التجميعي علي الصيغة الآتية:

$$FSI= \sum_{j=1}^{15}(D1 * W1 + (D2 * W2) + D3 * W3) + \cdots + Dn * Wn)/15$$

حيث أن:

FSI: قيمة المؤشر التجميعي للاستقرار المالي.

D: تشير إلي القيمة المعيارية.

W: تشير إلي وزن المؤشر.

15: تمثل عدد المؤشرات الفرعية.

وبتطبيق الخطوات السابقة تم حساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي علي النحو التالي:

جدول (٦) حساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي

المعيار	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
أولاً : كفاية رأس المال :					
١-القاعدة الرأسمالية إلي الأصول المرجحة بأوزان مخاطر	٠	٠.٣٣١٩٥٣	١.٣٢٧٨١٢	٠.٤٩٧٩٣	٢.٤٨٩٦٤٨
٢-الشريحة الأولي من رأس المال إلي الأصول المرجحة بأوزان مخاطر	٠	٠	٢.٣٥٣٣٩٤	٠.٣٩٢٢٣	١.١٧٦٦٩٧
٣-رأس المال الأساسي المستثمر إلي الأصول المرجحة بأوزان مخاطر	٢.٠٥٥٧٤٥	١.٩٧٩٦٠٦	٢.٥١٢٥٧٧	٢.٢٠٨٠٢	٠
٤-الرافعة المالية	٠.٥٥٣٦٣٧	٠.١٣٨٤٠٩	٠	٠.٨٣٠٤٥	٢.٤٩١٣٦٤
الوزن	٠.٢٥	٠.٢٥	٠.٢٥	٠.٢٥	٠.٢٥
ثانياً: جودة الأصول :					
القروض غير المنتظمة إلي إجمالي القروض	٢.٤٨٣٧٦٧	١.٩٤٣٨١٧	١.١٨٧٨٨٨	٠.٥٩٣٩٤	٠
مخصصات القروض إلي القروض المنتظمة	١.٣٤٨٤	١.٣٤٨٤	٢.٠٢٢٦	٢.٦٩٦٧٩	٠
القروض المقدمة للقطاع الخاص إلي إجمالي القروض الممنوحة للعملاء	٢.٣٠٢٢١	٢.٢٩٠٤٠٣	١.٩٥٩٨٣	٠.٩٧٩٩١	٠
الوزن	٠.٣٣	٠.٣٣	٠.٣٣	٠.٣٣	٠.٣٣
ثالثاً: الربحية :					
١-العائد علي متوسط الأصول	٠	٠.٦٨٢٨٧٧	١.١٣٨١٢٩	٢.٢٧٦٢٥	٢.٢٧٦٢٥٧
٢-العائد علي متوسط حقوق الملكية	٠	٠.٦٦٩٣٤٩	١.٤٠٥٦٣٤	٢.٢٧٥٧٨	٢.٢٧٥٧٨٨
٣-صافي هامش العائد	٠	٠.٣٩٤٥١٥	٠.٩٨٦٢٨٧	٢.١٦٩٨٣	٢.١٦٩٨٣٢

الوزن	٠.٣٣	٠.٣٣	٠.٣٣	٠.٣٣	٠.٣٣
رابعاً: السيولة:					
١-متوسط نسبة السيولة الفعلية لدي البنوك بالعملة المحلية	٢.٣٤٢٤١٥	٢.٤٦٧١٥٩	١.٩٥٤٣٢٢	١.٤٥٥٣٤	٠
٢-متوسط نسبة السيولة الفعلية لدي البنوك بالعملة الأجنبية	٠.٣٦٣٤٨٣	٠.٦٣٠٠٣٧	٠	٠.٩٦٩٢٨	٢.٥٨٠٧٢٨
٣-الأوراق المالية إلي الأصول	٠.٤٨٩٦٠٤	٢.٦١٥٨٨٤	١.٣٩٨٨٦٨	٠.٩٢٣٢٥	٠
٤-الودائع إلي الأصول	٢.٢٣٠٤٨٢	٢.٣٨٥٣٧٦	٢.٢٩٢٤٣٩	١.٦١٠٩	٠
٥-القروض إلي الودائع	٠.٥٥٦٤٣٤	٠	٠.١٤٨٣٨٢	٢.٤١١٢١	١.٣٧٢٥٣٧
الوزن	٠.٢	٠.٢	٠.٢	٠.٢	٠.٢
المؤشر التجميعي	٠.٩٢٠٣٨٦	١.١٩١٨٥٢	١.٣٧٩٢١٠	١.٤٨٦٠٧	١.١٢٢١٩٠

المصدر: من إعداد الباحثة.

الأساليب الإحصائية التحليلية المستخدمة في الدراسة:

استخدمت الباحثة الإصدار الرابع والعشرين من الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (The Statistical Package for the Social Sciences "SPSS, Version 24") لإجراء اختبارات الفرضيات في ضوء مجموعة من الإحصاءات التحليلية كما يلي:

- تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression Analysis).
- تم استخدام تحليل المسار Path analysis لاختبار أثر الاستقرار المالي كمتغير وسيط علي العلاقة بين الشمول المالي والاستثمارات في البنوك.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولي: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للشمول المالي علي الاستثمارات في البنوك المصرية.

لاختبار صحة الفرضية الأولي تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر الشمول المالي علي الاستثمارات في البنوك المصرية، وكانت نتائج الاختبار كما يلي:

جدول (٧) أثر الشمول المالي علي الاستثمارات في البنوك المصرية

المتغير التابع	معامل التحديد	F	معاملات الانحدار			
			المتغير المستقل	β معامل الانحدار	T	Sig
الاستثمارات	٢.٦%	٣.٨٩٤	الشمول المالي	٠.٢٠٣	١.٩٧٣	٠.٠٥٠

يبين الجدول السابق أثر الشمول المالي علي الاستثمارات في البنوك، حيث أظهرت نتائج التحليل أن هناك أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ($\alpha \leq$ ٠.٠٥)، إذ بلغ معامل التحديد (٢.٦) بمعني أن ما قيمته ٢.٦% من التغيرات الحاصلة في الاستثمارات في البنوك المصرية ناتج عن الشمول المالي، كما بلغت قيمة تأثير β (٠.٢٠٣) مما يعني أن زيادة بدرجة واحدة في الشمول المالي في البنوك ينعكس بأثر إيجابي علي الاستثمارات في البنوك المصرية بقيمة (٠.٢٠٣)، ومما يؤكد هذه النتيجة قيمة T المحسوبة البالغة (١.٩٧٣)، مما يؤكد عدم صحة الفرضية الصفرية الأولي، وقبول الفرضية البديلة مما يعني أن للشمول المالي أثر ذو دلالة معنوية علي الاستثمارات في البنوك المصرية، وبذلك تم التحقق من الخطوة الأولي.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للشمول المالي علي الاستقرار المالي في البنوك المصرية.

لاختبار صحة الفرضية الثانية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر الشمول المالي علي الاستقرار المالي في البنوك المصرية، وكانت نتائج الاختبار كما يلي:

جدول (٨) أثر الشمول المالي علي الاستقرار المالي في البنوك المصرية

المتغير التابع	معامل التحديد	F	معاملات الانحدار			
			المتغير المستقل	β معامل الانحدار	T	Sig
الاستقرار المالي	٢.٩%	٤.٤٨٥	الشمول المالي	٠.٢٣٥	٢.١١٨	٠.٠٣٦

يبين الجدول السابق أثر الشمول المالي علي الاستقرار المالي في البنوك، حيث أظهرت نتائج التحليل أن هناك أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ($\alpha \leq$ ٠.٠٥)، إذ بلغ معامل التحديد (٢.٩) بمعني أن ما قيمته ٢.٩% من التغيرات الحاصلة في الاستقرار المالي في البنوك المصرية ناتج

عن الشمول المالي، كما بلغت قيمة تأثير β (٠.٢٣٥)، مما يعني أن زيادة بدرجة واحدة في الشمول المالي في البنوك ينعكس بأثر إيجابي علي الاستقرار المالي في البنوك المصرية بقيمة (٠.٢٣٥)، ومما يؤكد هذه النتيجة قيمة T المحسوبة البالغة (٢.١١٨)، مما يؤكد عدم صحة الفرضية الصفرية الثانية، وقبول الفرضية البديلة مما يعني أن للشمول المالي أثر ذو دلالة معنوية علي الاستقرار المالي في البنوك المصرية، وبذلك تم التحقق من الخطوة الثانية.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للاستقرار المالي علي الاستثمارات في البنوك المصرية.

لاختبار صحة الفرضية الثالثة تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر الاستقرار المالي علي الاستثمارات في البنوك المصرية، وكانت نتائج الاختبار كما يلي:

جدول (٩) أثر الاستقرار المالي علي الاستثمارات في البنوك المصرية

المتغير التابع	معامل التحديد	F	معاملات الانحدار			
			المتغير المستقل	β معامل الانحدار	T	Sig
الاستثمارات	%٦٢.٩	٢٥٠.٩٥٢	الاستقرار المالي	٠.٧٩٣	١٥.٨٤١	٠.٠٠٠

يبين الجدول السابق أثر الاستقرار المالي علي الاستثمارات في البنوك، حيث أظهرت نتائج التحليل أن هناك أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ($\alpha \geq$ ٠.٠٥)، إذ بلغ معامل التحديد (٦٢.٩) بمعني أن ما قيمته ٦٢.٩% من التغيرات الحاصلة في الاستثمارات في البنوك المصرية ناتج عن الاستقرار المالي، كما بلغت قيمة تأثير β (٠.٧٩٣)، مما يعني أن زيادة بدرجة واحدة في الاستقرار المالي في البنوك ينعكس بأثر إيجابي علي الاستثمارات في البنوك المصرية بقيمة (٠.٧٩٣)، ومما يؤكد هذه النتيجة قيمة T المحسوبة البالغة (٨٤١.١٥)، مما يؤكد عدم صحة الفرضية الصفرية الثالثة، وقبول الفرضية البديلة مما يعني أن للاستقرار المالي أثر ذو دلالة معنوية علي الاستثمارات في البنوك المصرية، وبذلك تم التحقق من الخطوة الثالثة.

الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للاستقرار المالي كمتغير وسيط علي العلاقة بين الشمول المالي، والاستثمارات في البنوك المصرية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام البرنامج الاحصائي AMOS V. 24 المدعوم ببرنامج الرزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS V. 24 من أجل

التحقق إذا كان هناك أثراً مباشراً، أو غير مباشر للشمول المالي علي الاستثمارات في البنوك المصرية بوجود الاستقرار المالي كعامل وسيط.

جدول (١٠) نتائج مؤشرات جودة مطابقة المتغيرات لنموذج المعادلة الهيكلية

Model goodness of fit indices results	NFI	IFI	CFI	CMIN
	١.٠٠٠	١.٠٠٠	١.٠٠٠	٠.٠٠٠

CMIN is the minimum value chi-square الحد الأدنى لقيمة مربع كاي

CFI The comparative fit index مؤشر التوافق المقارن

IFI incremental fit index مؤشر التوافق التدريجي

NFI normed fit index مؤشر التوافق غير المعياري

يشير الجدول السابق إلي نتائج مؤشرات جودة مطابقة المتغيرات لنموذج المعادلة الهيكلية، حيث بلغ مؤشر الحد الأدنى لقيمة مربع كاي (**CMIN**) ٠.٠٠٠، وبلغ مؤشر التوافق المقارن (**CFI**) ١.٠٠٠، وبلغ مؤشر التوافق التدريجي (**CFI**) ١.٠٠٠، بالإضافة إلي أن مؤشر التوافق غير المعياري (**NFI**) بلغ ١.٠٠٠، وهي نتائج توافق الشروط المطلوبة للتحقق من جودة المطابقة.

جدول (١١) نتائج اختبار تحليل المسار لأثر الشمول المالي علي الاستثمارات في البنوك المصرية بوجود الاستقرار المالي كمتغير وسيط

البيان	قيمة التأثير الكلي	SIG
الشمول المالي ← الاستثمارات	٠.٢٠٣	٠.٦٢٤
الشمول المالي ← الاستقرار المالي	٠.٢٣٥	٠.٠٣٤
الاستقرار المالي ← الاستثمارات	٠.٧٣٠	٠.٠٠٠

يشير الجدول السابق إلي نتائج اختبار أثر الشمول المالي علي الاستثمارات في البنوك المصرية بوجود الاستقرار المالي كمتغير وسيط، حيث بلغ قيمة تأثير الشمول المالي علي الاستثمارات في البنوك المصرية ٠.٢٠٣، كما بلغت قيمة تأثير الشمول المالي علي الاستقرار المالي ٠.٢٣٥، أما قيمة تأثير الاستقرار المالي علي الاستثمارات٠.٧٣٠ ، وتشير هذه النتائج إلي أن قيمة تأثير الشمول المالي علي الاستثمارات أقل من تأثير الشمول المالي علي الاستثمارات في وجود المتغير الوسيط (الاستقرار المالي) وهو غير معنوي، كما أن تأثير الشمول المالي علي الاستقرار المالي أكبر وهو معنوي، بالإضافة إلي أن تأثير الاستقرار المالي علي الاستثمارات أكبر وأكثر دلالة، مما يعني أنه لم يعد هناك

تأثير للشمول المالي علي الاستثمارات بعد تحكم الاستقرار المالي كمتغير وسيط ، وبالتالي فإن الوساطة كلية، كما هو موضح بالشكل رقم (٢):

وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية الرابعة، وقبول الفرضية البديلة، مما يعني أنه يوجد أثر ذو دلالة معنوية للاستقرار المالي كمتغير وسيط علي العلاقة بين الشمول المالي، والاستثمارات في البنوك المصرية.

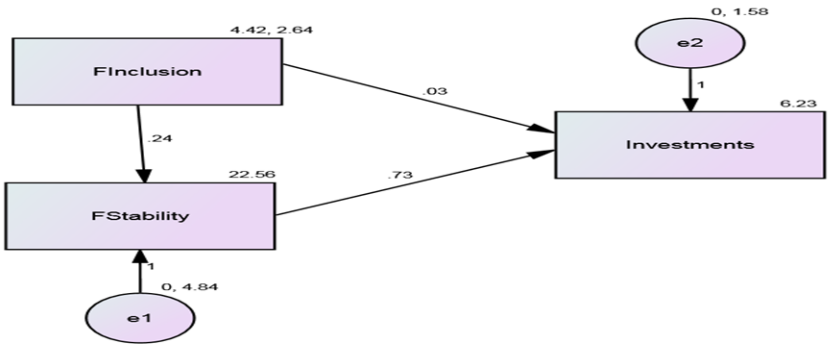

شكل رقم (٢) قيمة التأثير المباشر وغير المباشر لمتغيرات النموذج

النتائج، والتوصيات:

توصلت الباحثة للنتائج التالية:

١- هناك تحسن في مستوي الشمول المالي في البنوك المصرية، مما يعكس الزيادة السنوية في كافة المتغيرات الداخلة في بناء المؤشر العام للشمول المالي في البنوك المصرية مثل زيادة عدد الفروع، وعدد الحسابات، انتشار أجهزة الصراف الآلي، وبطاقات الخصم والائتمان، نقاط البيع، ودائع الجمهور، والقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة، ...إلخ.

٢- للشمول المالي أثر معنوي علي الاستثمارات في البنوك المصرية، وذلك بسبب أن التوسع في الخدمات المالية المبتكرة والمتقدمة، وجذب المزيد من التحويلات المالية، وتحسين نوعية الخدمات المالية، وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات يؤدي إلي تقوية قاعدة الودائع، وتحسين مرونة التمويل والاستثمار في القطاع المصرفي، بما يؤثر بشكل ملحوظ

علي أوضاع السيولة، وينعكس ذلك علي تحسين عملية الوساطة للبنوك، وتوجيه الأرصدة الخامدة إلي استثمارات أكثر إنتاجية.

٣- للشمول المالي أثر ذو دلالة معنوية علي الاستقرار المالي في البنوك المصرية، وذلك بسبب أن تنويع الخدمات المصرفية، بالإضافة إلي تنوع الودائع، وتنوع محافظ الأصول والالتزامات، فضلاً عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي علي حساب القطاع غير الرسمي سيؤدي إلي استقرار قاعدة الودائع، وتوزيع المخاطر وتفادي تركيزها، ويؤدي إلي الحد من المخاطرة الإجمالية لحافظة قروض البنك، بالإضافة إلي تدعيم فاعلية السياسة النقدية، والحد من المخاطر التي تواجهها البنوك، مما سيؤدي إلي مرونة في النظام المالي، وسينعكس ذلك بالنهاية علي الاستقرار المالي في البنوك.

٤- للاستقرار المالي أثر معنوي علي الاستثمارات في البنوك المصرية، وذلك بسبب أن تقوية قاعدة الودائع يؤدي إلي تحسن مؤشرات الأداء، وانخفاض مخاطر القطاع المصرفي واستقراراه، وبالتالي تحسين عملية الوساطة للبنوك بين الودائع والاستثمارات، مما ينعكس علي الاستثمارات في البنوك.

٥- يوجد أثر معنوي للاستقرار المالي كمتغير وسيط علي العلاقة بين الشمول المالي، والاستثمارات في البنوك المصرية، حيث أن تعزيز الشمول المالي يساهم في تحسين وصول الخدمات المالية للأفراد والمنشآت، وذلك عن طريق التوسع في الخدمات المالية المبتكرة وتبني استراتيجية قومية للتثقيف المالي وبما يحقق معالجة قضية نقص المعلومات، مما يؤدي إلي تيسير الحصول علي التمويل وخصوصاً للمشروعات الصغيرة، مما سيترتب عليه زيادة الاستقرار المالي، وبالتالي تحسين كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات، وسينعكس ذلك علي زيادة الاستثمارات في البنوك.

وبناء علي ما سبق توصي الباحثة بالآتي:

- يجب علي الحكومة التوسع في الشمول المالي من خلال تعزيز التمويل الشامل بما في ذلك السياسات، والمبادرات، والاصلاحات المؤسسية، والتنظيمات التي تؤدي إلي القضاء علي عيوب السوق، مع ترجمتها إلي استخدامات فعلية للخدمات المالية، وسرعة وصولها إلي القطاعات المهمشة، والتي لا تتمتع بالحماية، وذلك بسبب تأثيره علي النمو الاقتصادي، والاستقرار المالي، وتأثيره علي الأداء المالي للبنوك.
- زيادة التثقيف المالي، وإطلاق حملات توعية لزيادة مستوي الثقافة المالية بين الأفراد البالغين، والنساء بشكل خاص.
- تعظيم الاستفادة من التطور التكنولوجي، والطرق الحديثة من أجل الوصول إلي فئات أكبر من المجتمع، وتحفيز الابتكار التكنولوجي في مجال الخدمات، والمنتجات المالية.

- إعادة هيكلة البيانات الإدارية المتوفرة لدي البنوك لبناء قواعد بيانات تسمح بمراقبة تطور الشمول المالي.
- زيادة انتشار فروع مزودي الخدمات، والمنتجات المالية بما أنها الوسيلة الأكثر تفضيلاً بين الأفراد البالغين للحصول علي المنتجات والخدمات المالية، والتوسع في نقاط البيع،...إلخ.

المراجع

أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، "***العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي***"، صندوق النقد العربي، ٢٠١٥.

بن رجب، جلال الدين، "***احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية***"، صندوق النقد العربي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٨.

البنك المركزي المصري، "تقرير الاستقرار المالي"، ٢٠١٤.

البنك المركزي المصري، "تقرير الاستقرار المالي"، ٢٠١٦.

البنك المركزي المصري، "تقرير الاستقرار المالي"، ٢٠١٧.

البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي"، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧.

بومدين، أونان، "تقييم أداء البنوك باستعمال معيار CAMELS"، ***مجلة رماح للبحوث والدراسات***، مركز البحوث وتطوير الموارد البشرية، عدد ١٩، ص.ص. ١٤٢- ١١٧.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرات السنوية للإحصاءات والمؤشرات المالية للبنوك، عام (٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧).

خلف، عمار حمد، "قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية ومؤشر الاستقرار المصرفي في العراق باستخدام نموذج ARDL للمدة ٢٠١٠ – ٢٠١٦"، ***مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية***، جامعة بغداد، العد ١٠٤، المجلد ٢٤، ص.ص. ٢٧٨-٢٩٧.

ذهبي، ريمة، "الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (٢٠٠٣-٢٠١١)"، ***رسالة دكتوراه،*** كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، الجزائر، ٢٠١٣.

الشكرجي، بشار ذنون محمد، الشرابي، محمد يونس، "التنبؤ بالاستقرار المالي للمصارف الأهلية العراقية باستخدام مؤشرات السلامة المالية للمدة ٢٠٠٨ – ٢٠١٢"، ***مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية***، المجلد ٧، العدد ١، ٢٠١٧، ص. ص. ٢٠٠- ٢٣٢.

عبد القادر، بريش، غرابة، زهير، "مقررات بازل ٣ ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي"، ***مجلة الاقتصاد والمالية،*** الجزائر، ٢٠١٥، ص. ٩٧ – ١١٨.

عبدالله، سمير، ***"الشمول المالي في فلسطين"***، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ٢٠١٦.

عجور، حنين محمد بدر،" دور الاشتمال المالي لدي المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة – البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)، ***رسالة ماجستير***، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٧.

علي، محمد عوض العبيد، محمد، "دور البنوك المركزية في المحافظة علي الاستقرار المالي والسلامة المالية – دراسة حالة بنك السودان المركزي"، ***رسالة دكتوراه***، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٨.

كمال، زيتوني، خبانة، عبدالله، "أثر صدمات محددات الاستقرار المالي علي مؤشرات الأزمات المالية الدولية خلال الفترة ١٩٨٠ -٢٠١٤: دراسة حالة الجزائر"، ***مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية***، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد الاقتصادي، ٢٧ (٢)، ٢٠١٦ ص. ص. ١٩٩-٢١١.

معهد الدراسات المصرفية، "إضاءات مالية ومصرفية"، ***إضاءات نشرة توعوية***، دولة الكويت، السلسلة الثامنة، العدد ٧، ٢٠١٦.

Akosah, N., Loloh, F., Lawson, N& Kumah, C. (2018). Measuring Financial Stability in Ghana: A New Index-Based Approach, ***Munich Personal RePEc***

Archive paper, University of the Witwatersrand and Bank of Ghana, Bank of Ghana.

Aymanns, C., Farmer, D., Kleinnijenhuis, A& Wetzer, T. (2018). Models of Financial Stability and Their Application in Stress Tests, ***Handbook of Computational Economics***, Volume 4, Pages 329-391.

Androsova, E. F., Vasy Lenko, O. (2016). Simulation Evaluation Of Financial Stability Of The Banking Sector Of Ukraine, ***International Scientific And Production Journal***, (30).

Barra, C., Zotti , R . (2017). Bank Performance, Financial Stability And Market Competition: Do Cooperative And Non-Cooperative Banks Behave Differently?, CELPE Discussion Papers 143, ***CELPE - Centre Of Labour Economics And Economic Policy***, University Of Salerno, Italy.

Bernadett, V., O.(2016). Financial Inclusion And Financial Stability In The Philippines, ***Master's Thesis***, Graduate School of Public Policy (GraSPP) The University of Tokyo, Tokyo, Japan.

Bouvatier, V., Lepetit, L., Rehault, P.,& Strobel, F.(2018). Bank insolvency risk and Z-score measures: caveats and best practice, ***SSRN Electronic Journal*** , Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2892672.

Carlson, M., Correia, S., Luck, S. (2018). The Effects of Banking Competition on Growth and Financial Stability: Evidence from the National Banking Era, ***Working Papers***, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3202489 .

Dienillah, A.,A, Lukytawati, S.(2018). Impact Of Financial Inclusion On Financial Stability Based On Income Group Countries, ***Bulletin of Monetary Economics and Banking,*** Volume 20, Number 4,P.P. 430-442.

García, M., J.(2016). Can Financial Inclusion and Financial Stability Go Hand in Hand? , ***Economic Issues Journal Articles***, Economic Issues, vol. 21(2), pages 81-103.

Global partnership for financial inclusion. (2015). Innovative Digital Payment Mechanisms Supporting Financial Inclusion, A report by the World Bank Group's Payment System Development Group.

Inoue, T. (2018). Financial inclusion and poverty reduction in India, ***Journal of Financial Economic Policy***, available on Emerald Insight at: www.emeraldinsight.com/1757-6385.htm.

Iqbal, B., A, Sami, S. (2017). Role of banks in financial inclusion in India, ***Contadina y Administration***, 62 p.p. 644–656.

Karimalis, E., Nomikos, N. (2018). Measuring systemic risk in the European banking sector: A Copula CoVaR approach, ***The European Journal of Finance***, Volume 24, 2018 - Issue 11, P.P. 944-975.

Kamath, T., Kamath, R.(2015). Financial inclusion: Policies and practices, ***IIMB Management Review***, VOL 27, P.P.267–287.

Morgan, P., Pontines, V. (2014). Financial Stability and Financial Inclusion, ***SSRN Electronic Journal*** , ADBI Working Paper 488.

Musau,S., M. (2018). Financial Inclusion And Stability Of Commercial Banks In Kenya, ***PhD Thesis***, Business Administration (Finance) Of Kenyatta University.

Mutinda, N.,j, Jagongo, Kenyanya, H. (2018). Financial Inclusion Innovations and Financial Performance of Commercial Banks in Kenya, ***International Journal of Management and Commerce Innovations***, Vol. 5, Issue 2, pp: (849-856).

Ouma, S., Odongo, T., Were, M.(2017). Mobile financial services and financial inclusion: Is it a boon for savings mobilization?, ***Review of Development Finance***, VOL 7, P.P. 29–35.

Sajuyigbe, A. (2017). Influence Of Financial Inclusion And Social Inclusion On The Performance Of Women - Owned Businesses In Lagos State, Nigeria, ***Scholedge International Journal Of Management & Development***, Vol.04, Issue 03, Pg 18-27.

Siddik, *N.*,A, Kabiraj, S . (2018) . Does Financial Inclusion Induce Financial Stability? Evidence from Cross-country Analysis, ***Australasian Accounting Business and Finance Journal*****,** Volume 12 ,Issue 1,P.P. 34-46.

Suresh, A., Dutta, T.(2018). Economic Development and Women: Role Played by Financial Inclusion , Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3102809 http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3102809

Varghese,G., Viswanathan, L. (2018). Financial Inclusion: Opportunities, Issues and Challenges, ***Theoretical Economics Letters***, 8, P.P. 1935-1942.

Yusgiantoro, I., Soedarmono, W., Tarazi, A. (2018). Bank consolidation and financial stability in Indonesia**,** ***Working Papers***, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3098862.

Zins, A., Weill, L.(2016) . The determinants of financial inclusion in Africa, ***Review of Development Finance***, VOL 6,P.P. 46-57.

الملاحـــــــــق:

أولاً: نتائج اختبار الفرضية الأولي:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.160[a]	.026	.019	2.05202	.913

a. Predictors: (Constant), FInclusion
b. Dependent Variable: Investments

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	16.397	1	16.397	3.894	.050[b]
	Residual	623.195	148	4.211		
	Total	639.592	149			

a. Dependent Variable: Investments
b. Predictors: (Constant), FInclusion

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
(Constant)	22.693	.485		46.776	.000		
FInclusion	.203	.103	.160	1.973	.050	1.000	1.000

a. Dependent Variable: Investments

ثانياً: نتائج اختبار الفرضية الثانية:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.172[a]	.029	.023	2.21381	.986

a. Predictors: (Constant), FInclusion
b. Dependent Variable: FStability

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	21.981	1	21.981	4.485	.036[b]
	Residual	725.343	148	4.901		
	Total	747.324	149			

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
(Constant	22.56	.523		43.11	.000		
Inclusion	.235	.111	.172	2.118	.036	1.000	1.000

a. Dependent Variable: FStability

ثالثاً: نتائج اختبار الفرضية الثالثة:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.793[a]	.629	.627	1.26617	1.813

a. Predictors: (Constant), FStability
b. Dependent Variable: Investments

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	402.321	1	402.321	250.95	.000[b]
	Residual	237.271	148	1.603		
	Total	639.592	149			

a. Dependent Variable: Investments
b. Predictors: (Constant), FStability

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
(Constant)	6.272	1.098		5.711	.000		
FStability	.734	.046	.793	15.841	.000	1.000	1.000